دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة والإرهاب
دراسة تطبيقية على دولة الكويت

عميد دكتور/ بدر عبد اللطيف الياقوت

عضو هيئة التدريس

بأكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية

بدولة الكويت

(ISSN: 2537 - 0758)

دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة والإرهاب
دراسة تطبيقية على دولة الكويت

د. بدر عبد اللطيف الياقوت

مقدمة

كان لظهور المنظمات غير الحكومية في العالم أهمية تتعلق بالمساهمة في تحقيق وتطبيق آليات الديمقراطية، ومشاركة المواطنين في صنع القرار في جميع مجالات الحياة، ولقد كان ظهور هذه المنظمات في بداياتها يتسم بشكل محدود، ونطاق انتشار ضيق، ولكنها تطورت مع تطور الثقافات وتعددها واتساع نطاق الدور المجتمعي في الدولة الحديثة، حيث تنوعت أغراضها وتعددت أشكالها لتشمل مجالات كثيرة وشؤون حياتية متعددة.

ومع اختلاف وجهات النظر ما بين مؤيد ومعارض إلا أن المجتمعات العربية تقبلت هذا المصطلح، حيث قامت كثير من منظمات المجتمع في كثير من الدول العربية، وبدأ قيام هذه المنظمات بإنشاء الأندية الثقافية الطلابية منذ عشرينيات القرن الماضي، حيث ابتُعِثَ عدد من الطلاب الكويتيين للدراسة في العراق ومصر مما ساهم في إيجاد فكرة إنشاء الأندية الطلابية بعيداً عن سلطة الدولة، وبدورها ساهمت في إيجاد المناخ الديمقراطي الذي يدعو إلى قيام الكثير من هذه المنظمات المشابهة ولأغراض خدمة المجتمع المدني بعيداً عن مؤسسات الدولة الرسمية[١].

ولهذه المنظمات جهودها البارزة في جميع مجالات الحياة ومن هذه المجالات تحقيق وتعزيز الأمن بجميع أنواعه، حيث تعد مسألة الأمن أمراً أساسياً في الوجود

---

[١] يشار إلى أن المجتمع المدني الكويتي، أكد دوره بفاعلية، بعد تأسيس المدرسة المباركية في عام١٩١١بجهود خاصة غير حكومية، إلا أن التطورات الأهم في حركة المجتمع المدني برزت في خمسينات القرن الماضي، عندما أنشئت العديد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية والنوادي الرياضية والمؤسسات المهنية، كما احتوى دستور البلاد، الذي أقر في نوفمبر ١٩٦٢ نصوصاً تؤكد دور هذه المؤسسات، أعقبه صدور القانون رقم: ٢٤ لعام ١٩٦٢، مقنناً المشاركة المدنية، من خلال جمعيات النفع العام. لمزيد من التفصيل حول دور مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت راجع، عامر ذياب التميمي، مؤسسات المجتمع المدني والحرب ضد الفساد، بحث منشور ضمن مجموعة بحوث بعنوان "مدى فعالية المجتمع المدني في الكويت"، إصدار جمعية الشفافية الكويتية، ديسمبر ٢٠١٣م، ص ٥٤ وما بعدها .

الإنساني، والحاجة إلى الأمن حاجة أساسية يحتاجها الفرد وتحتاجها الجماعة على حد سواء، وقد كان مصطلح الأمن في الماضي يشير إلى المفهوم التقليدي، إلا أن ما تم من تطور في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية دفع إلى تغيير مفهوم الأمن التقليدي الضيق إلى مفهوم أكثر اتساعاً تحت اسم الأمن الشامل الذي يتفرع عنه الأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي، والأمن الفكري، والأمن الغذائي، وغيرها من مجالات الأمن.

ومن ثم فإن المنظمات غير الحكومية تعد من الدعامات القوية في استقرار المجتمعات حيث إن هذه المنظمات الأهلية نتاج إرادة شعبية داخلية واستجابة لاحتياجات مجتمعية لا تتعدى علاقتها بالدول إلا علاقة المتابعة والمراقبة، ومن ثم وفي ظل التنامي المطرد لظاهرة الإرهاب على المستويات كافة محلية وإقليمية ودولية، فقد وجب أن تضطلع المنظمات غير الحكومية بدور فاعل في محاربتها، بما تملكه من خبرات بشرية، وقدرات مؤسسية، وصوت مسموع، وانتشار كبير يضم أعداد كبيرة من العناصر البشرية على اختلاف ثقافاتهم وانتماءاتهم.

أهميـة الدراسـة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال تعرضها بالبحث لموضوع على درجة كبيرة من الأهمية، وهو موضوع دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة التطرف والإرهاب، وذلك بوصفها أحد الآليات غير الرسمية بالدولة، تلك التي تملك القدرة على أداء دور محوري مؤثر في الثقافة العامة لدى المواطنين، ورفع قدر الوعي بالمخاطر المحيطة لديهم، الأمر الذي ينعكس على اتجاهاتهم الفكرية والثقافية بالاعتدال ورفض منهج العنف والإرهاب الذي تروج له التنظيمات الإرهابية في مسارها الهمجي وسعيها المتواصل نحو استقطاب الشباب غير المحصن للانضمام إلى صفوف تلك التنظيمات والمشاركة في تنفيذ مخططاتها التخريبية غير الإنسانية.

تحديد نطاق الدراسة:

يتحدد نطاق هذه الدراسة في القراءة الأمنية لدور المنظمات غير الحكومية نحو تنمية وتوجيه اتجاهات المجتمع الفكرية والثقافية والتنفيذية ضد الممارسات غير الإنسانية الصادرة عن التنظيمات الإرهابية، وما تتضمنه تلك الممارسات من أفعال إجرامية تهدد أمن المجتمعات وتقوض حركتها وتكبح طموحها في الرقي والتقدم.

ويتحدد نطاق البحث من الناحية التطبيقية على دولة الكويت من خلال استعراض تاريخ المنظمات غير الحكومية فيها من حيث النشأة والتطور، مع التعرض بالتوصيات

(ISSN: 2537 - 0758)

لأفضل الممارسات المطلوب أداءها من جانب هذه المنظمات، ودور الدولة في مراقبتها ومتابعة أنشطتها، حتى لا تتحول من آلية معينة لمؤسسات الدولة إلى آلية حاضنة للفكر الإرهابي وتعمل على نشره في أرجاء المجتمع.

مشكلة الدراسة:

تنطلق مشكلة الدراسة من الفرضية التالية: كلما كان هناك تصور استراتيجي مستقبلي آمن لعمل المنظمات غير الحكومية، كلما ساهم ذلك في تعزيز الأمن الاجتماعي في دولة الكويت.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق بعض الأهداف الموضوعية التي نوجزها فيما يلي:

١- إلقاء الضوء على فكرة العمل التطوعي وعلاقتها بالمنظمات غير الحكومية.
٢- التعرف على ملامح نشأة المنظمات غير الحكومية في دولة الكويت.
٣- التعرف على الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في المجتمع الكويتي.
٤- التعرف على الدور الذي تقوم به هذه المنظمات في مكافحة الإرهاب.
٥- الانتهاء إلى توصيات موضوعية من شأنها تحديد ملامح الدور المنوط بالمنظمات غير الحكومية في تعزيز جهود مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن الاجتماعي بدولة الكويت.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج التاريخي التحليلي، والمنهج الوصفي التحليلي، واستعان الباحث بعدد من الأدوات الرئيسية والمساعدة تمثلت في بعض الكتب العلمية، والبحوث والدراسات الأمنية، ومواقع شبكة المعلومات الدولية ذات الصلة، وإصدارات بعض المؤسسات الحكومية الخليجية.

خطة الدراسة:

تنقسم خطة الدراسة لهذا البحث إلى مقدمة، ومبحثين رئيسيين على النحو التالي:

مقدمة

المبحث الأول: الإطار العام لفكرة المنظمات غير الحكومية

المطلب الأول: فكرة العمل التطوعي وعلاقتها بالمنظمات غير الحكومية.

الفرع الأول: نظرة عامة على ملامح العمل التطوعي.

الفرع الثاني: ماهية المنظمات غير الحكومية.

المطلب الثاني: التمييز بين مفهوم المنظمات غير الحكومية والمفاهيم المشابهة.

أولاً: مفهوم المنظمات غير الحكومية.
ثانياً: مفهوم منظمات المجتمع المدني.
ثالثاً: مفهوم المنظمات الأهلية.
المبحث الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الإرهاب
المطلب الأول: آليات المنظمات غير الحكومية في مكافحة الإرهاب.
الفرع الأول: توصيف دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الإرهاب.
الفرع الثاني: المردودات الإيجابية لدور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الإرهاب.
المطلب الثاني: آليات المنظمات غير الحكومية نحو مكافحة الإرهاب في دولة الكويت.
الفرع الأول: نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية في دولة الكويت.
الفرع الثاني: دور المنظمات غير الحكومية نحو مكافحة الإرهاب في دولة الكويت.

المبحث الأول
الإطار العام لفكرة المنظمات غير الحكومية

تمهيد وتقسيم:

بمراجعة دور المنظمات الأهلية وغير الحكومية وغيرها من أشكال العمل التطوعي في مجالات الحياة المختلفة في الوقت الحاضر سواء على المستوى الوطني أو العالمي، وخاصة في العالم العربي فإنه يمكن القول بأن هناك بعض المجتمعات المحرومة من الدور الحيوي الذي تلعبه الجهود غير الحكومية سواء في تكوين وإدارة المنظمات الأهلية أو غير الحكومية أو جمعيات النفع العام أو فيما يتعلق بالألوان المختلفة من الأعمال التطوعية.

ويعزى ذلك إلى تأثيرات موجة الحركات الوطنية التي سادت غالبية الدول العربية في منتصف القرن العشرين، بينما ازدهرت أدوار المنظمات التطوعية في الدول الصناعية آنذاك، حيث كان من ملامح هذا الازدهار تحرك قاعدة جماهيرية هائلة ساهمت بشكل فعال في حماية البيئة، والموارد الطبيعية، وصيانة حقوق البسطاء، ودعم سبل التأمين الاجتماعي لمن ليس لديهم تمثيل في المجال السياسي والإداري. وبالمقارنة فإن مثل تلك المنظمات في الكثير من الدول النامية خضعت لسيطرة صناع السياسة أو لوكالات الدعم الأجنبية التي نجحت في فرض أجندتها على الكثير من هذه المنظمات.

(ISSN: 2537 - 0758)

ولقد شهدت السنوات الأخيرة طفرة عارمة من الاهتمام المتزايد على المستوى العالمي في المجال الفسيح لأنشطة المؤسسات الاجتماعية التي تعمل خارج محدودية السوق التنافسي الذي يسعى جاهداً إلى الربح بأي ثمن، وبعيداً عن بيروقراطية الحكومات المنشغلة بالشؤون الإدارية اليومية والمصالح المتشعبة للدولة.

وتتضمن تلك المؤسسات التي تتبنى أفكار اللاربحية، والأعمال التطوعية، قائمة طويلة مختلفة الأنشطة والاتجاهات، من مستشفيات ومصحات، وجامعات، ونوادي اجتماعية ومنتديات رياضية وثقافية، ومنظمات مهنية، ومراكز رعاية الأطفال، ومجموعات حماية البيئة، ووكالات الاستشارات الأسرية، ومراكز التدريب على الأعمال المختلفة، ومنظمات حقوق الإنسان، وغير ذلك كثير، وعلى الرغم من تنوع تلك المؤسسات وتباين أنشطتها فإن لها سمات عامة تجمعها هي كالآتي:

- منظمات: أي أن لها وجود مؤسسي وهيكل تنظيمي.
- خاصة: أي أن لها كياناً خاصاً منفصلاً عن الدولة.
- لا توزع أرباحًا: أي أنها لا تعود بأرباح على ملاكها أو القائمين على إدارتها.
- ذاتية الإدارة: أي أنها تتحكم في كل شؤونها.
- تطوعية: العضوية فيها غير مطلوبة قانونًا، وتكون المساهمة التطوعية بالمال أو الوقت.

ويسوغ للباحث تناول موضوع هذا المبحث من خلال التقسيم التالي:

المطلب الأول: فكرة العمل التطوعي وعلاقتها بالمنظمات غير الحكومية.

الفرع الأول: نظرة عامة على ملامح العمل التطوعي.

أولاً: تأثير الأعمال التطوعية على المتطوعين.

ثانياً: الصعوبات التي تواجه العمل التطوعي.

الفرع الثاني: ماهية المنظمات غير الحكومية.

أولاً: نشأة المنظمات غير الحكومية.

ثانياً: مراحل تطور المنظمات غير الحكومية.

ثالثاً: طبيعة العمل في المنظمات غير الحكومية.

رابعاً: دعم وتمويل المنظمات غير الحكومية.

خامساً: أهداف المنظمات غير الحكومية.

المطلب الثاني: التمييز بين مفهوم المنظمات غير الحكومية والمفاهيم المشابهة.

أولاً: مفهوم المنظمات غير الحكومية.

ثانياً: مفهوم منظمات المجتمع المدني.
ثالثاً: مفهوم المنظمات الأهلية.

المطلب الأول
فكرة العمل التطوعي وعلاقتها بالمنظمات غير الحكومية

شهد القرن العشرون سلسلة من التغيرات الاجتماعية والتطورات المفصلية على صعيد التنظيم والبناء الاجتماعي لنظام الدولة، ولعل أهمها هو تطور قطاع العمل التطوعي، وبروزه، وبصفة خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة.

فلقد تميز العمل التطوعي بظهور مؤسسات ومنظمات أهلية، وأخرى خاصة، وجميعها لا تهدف إلى الربحية، حيث أخذت عن كاهل الحكومة المركزية الكثير من الأعباء، وانضوت تحت اسم المنظمات غير الحكومية، تلك التي أصبحت موجودة في كل أو معظم دول العالم.

وتؤمّن هذه المنظمات غير الربحية الآليات الفعالة لإشراك المواطنين والمؤسسات الخاصة في ممارسة أنشطة تساهم في تنظيم وتطوير المجتمع، وتوحيد الجهود الإنسانية الهادفة لتحقيق النفع العام.

الفرع الأول
نظرة عامة على ملامح العمل التطوعي

منذ قديم الأزل لجأت غالبية المجتمعات الصغيرة المستقرة حول العالم إلى الأعمال التطوعية كوسيلة تعاونية لمواجهة ما قد يطرأ عليها من ملمات أو كوارث وللدفاع عن كياناتها، مثل إطفاء الحريق أو الإسعافات الأولية أو الحد من أعمال السرقة والعمل على استتباب الأمن في مناطق الجوار كل ذلك دون حاجة لغطاء تنظيمي أو إدارة مؤسسية أو إشراف وإدارة تنفيذية.

ومع اتساع رقعة المدن وزيادة كثافة السكان فيها وكثرة التنقل وتفكك الأواصر الأسرية والروابط الاجتماعية، وتغلغل نفوذ الدولة في الحياة الاجتماعية تقلصت الأعمال التطوعية، وانحسرت أنشطة المتطوعين في القرى الصغيرة والأماكن المتطرفة قليلة السكان، التي لا تصلها خدمات الحكومة بسهولة. غير أن بعض التقاليد القديمة ما زالت تزاول في بعض الأحياء والمدن الصغيرة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يقوم الجيران ببعض الأنشطة التطوعية مثل العمل على نظافة الشوارع، ورعاية بيوت المسافرين وحراسة المنطقة بصورة غير رسمية أو بصورة منظمة حيث يتطوع البعض للقيام بدور العسس أو الخفراء ويجولون حول الحي في الليل للتأكد من سلامة الجيران.

(ISSN: 2537 - 0758)

أما ما تبقى من الأعمال التطوعية في المدن الصغيرة فقد تم دمجها في إطار فعاليات منظمات خاصة تقوم بتنسيق الأعمال التطوعية والإشراف عليها إلى جانب تدريب المتطوعين وتأهيلهم. فما زال في بعض مدن الولايات المتحدة الامريكية فرق إطفاء حريق من المتطوعين، لكنهم يتلقون تدريباً مكثفا كأي فرق مهنية أخرى. كذلك يتطوع بعض الأهإلى لتكوين فرق للدفاع المدني. وقد كانت فرق الدفاع المدني التطوعية ضخمة ونشطة أثناء الحرب الباردة، ولكن دورها ما زال محسوسا عند حدوث نكبات أو وقوع كوارث طبيعية. ولعل أبرز الأنشطة التطوعية للنساء هي الرعاية الاجتماعية للمرضى والمسنين، والمرضى الميئوس من شفائهم، غير أن دخول العوامل الربحية في مجال الصحة والاستشفاء وضع حداً لتلك الأنشطة في العديد من المناطق.

أولاً: تأثير الأعمال التطوعية على المتطوعين:

للأعمال التطوعية في المجتمع تأثير إيجابي على غالبية الناس، حيث يتضمن ستة أوجه من النفع الشخصي للمتطوع: السعادة، والرضى بالحياة والثقة بالنفس، والشعور بالتحكم في الحياة، والصحة البدنية، والخلو من الهم والحزن. وبدراسة بيانات من ٢,٦٨١ حالة تبين أن الناس الذين يملكون المصادر الشخصية المتميزة والصحة البدنية والعقلية الأفضل هم الذين يسعون إلى القيام بالخدمات الاجتماعية وهم أيضا الذين تسعى منظمات المجتمع حثيثاً للحصول على خدماتهم؛ كما تبين أن العمل التطوعي يشحذ من تلك الأوجه الستة لنفع الشخص، وبالمقابل فإن الناس الذين يملكون هذه الخصائص الشخصية يسعون إلى استثمار ساعات أكثر في الخدمات التطوعية. وكما أن الأشخاص الأصحاء يبحثون عن فرص تطوع فإن المنظمات التطوعية تبحث عن الأشخاص الأصحاء[٢].

وهناك عقيدة شائعة هي أن الأعمال التطوعية تؤثر تأثيرًا إيجابيًا على حالة كبار السن، وقد أجريت دراسات عن دور الأعمال التطوعية في تحسين صحة كبار السن النفسية والبدنية؛ وعما إذا كانت الفوائد العائدة على كبار السن من الأعمال التطوعية تختك عما يجنيه صفار السن من فوائد عند القيام بالأعمال التطوعية، حيث خلصت هذه الدراسات إلى أن كبار السن يكتسبون نصيباً أوفر من السكينة والرضى بالحياة بمرورالوقت كنتيجة للساعات التي يقضونها في الأعمال التطوعية مقارنة بصغارالسن، كما أن كبارالسن الذين يقومون بأعمال تطوعية يحسون بتغير إيجابي في صحتهم أكثر

[2] Thoits, Peggy A., Hewitt, Lyndi N. Volunteer Work and Well-Being. Journal of Health and Social Behavior 42(2):115-131 (Jun., 2001).

مما يحس به صغار السن. فربما يكون ذلك بسبب اختلاف طبيعة ونوعية الأعمال التطوعية التي يقوم بها كبار السن وصغار السن ومن ثم تختلف درجة التأثير على كل منهما، غير أنه من الأرجح أن الاختلاف ناجم عن التباين في مضمون الظروف والملابسات التي يتطوع فيها الكبار والصغار وكذلك معنى التطوع لدى الفئتين.

كما تطرقت دراسة أخرى عن تأثيرات الأعمال التطوعية على أحوال كبار السن إلى تأثير درجة الانصراف إلى الأعمال التطوعية، والتأثيرات الخارجية من عوامل اجتماعية وكثافة السكان، والتأثيرات الناجمة عن طبيعة الخبرة التطوعية. وأوضحت الدراسة أن كبار السن الذين يتطوعون ويبذلون ساعات أكثر في الأعمال التطوعية يحسون بدرجات أعلى من السعادة؛ وهذا التأثير لا تحد منه العوامل الاجتماعية الأخرى مثل الاندماج الاجتماعي أو العرقية أو كون المتطوع ذكراً أو أنثى، ولا يخضع لعدد المنظمات التي يتطوع فيها كبير السن ولا إلى نوعية المنظمات ولا المنافع المتوقع أن يستفيد منها الآخرون. كما أن الخصائص الشخصية للمتطوع لا تؤثر على ما ينجم من تأثير حميد للأعمال التطوعية.

إن المتطوع في نظر الكثير من الناس هو شخص يساهم بوقته لمساعدة الآخرين دون أن يتوقع أجراً أو منفعة مادية أخرى؛ إلا أن هذا لا يعني أن الأعمال التطوعية تضيع هباءً دون أن تعود على المتطوع بأية فائدة. وقي الواقع فإن الاعتقاد السائد هو أن المتطوع بخدماته يستفيد من الأعمال التطوعية مثلما يستفيد المتلقي لخدماته. وعلى أقل التقديرات فإن الذي يعين الآخرين يحقق ذاته أو بمعنى آخر يشبع ذاته بالرضى عن النفس والقناعة وما إلى ذلك من عائد نفسي ومعنوي. هذا إلى جانب الاعتقاد الشائع عن أن الأعمال التطوعية تفسح مجالات أعمال للمتطوع، فهناك بعض الأدلة الواقعية من كندا على أن دخل المتطوعين عند الحصول على عمل يزيد بنسبة تتراوح بين ٦% إلي ٧% عن دخل أشخاص بنفس الكفاءة تنقصهم الخبرة في الأعمال التطوعية[٣].

وترتيباً على ما تقدم فإن الأعمال التطوعية تساهم في رأس المال الاجتماعي، كما أن المتطوعين عادة ما يكونون معنيين بالشؤون المدنية ويلعبون دودا نشطاً في الحياة الاجتماعية، ومن المرجح أن من الصعب على المتطوع أن يقوم بسلوك معاد للمجتمع. كما أن هناك رابط بين الأعمال التطوعية ومزاولة الحياة الطيبة، حيث أنها تساعد في

(3) Day, Kathleen M., Devlin, Rose Anne. The Payoff to Work without Pay: Volunteer Work as an Investment in Human Capital. Canadian Journal of Economics 31(5):1179-1191 (Nov., 1998).

(ISSN: 2537 - 0758)

الحفاظ على الصحة النفسية والجسدية للمتطوع وتعززها كما أنها تساهم في شعوره بالخير ثم إن الأعمال التطوعية تفسح الطريق مباشرة للحصول على أعمال مجزية مادياً أو بصورة غير مباشرة في تزويد المتطوع بالثقة في النفس والمهارة التي تضمن له الحصول على وظيفة جيدة أو تساعده في أداء عمله بصورة جيدة تمكنه من التقدم في مسلكه الوظيفي(٤).

كل ذلك لا يعني ان المتطوعين لا يتعرضون إلى مستويات مختلفة من الضغوط النفسية والمخاطر خاصة أولئك الذين يتطوعون في عمليات الإغاثة خلال الكوارث نتيجة الاحتكاك بالضحايا وصعوبة الدورالذي يقومون به(٥)، ولا شك أن هناك مخاطر يتعرض لها المتطوعون صغار السن في مواقف عديدة(٦).

وفي دراسة عن المخاطر الصحية النفسية والبدنية على المتطوعين في المنظمات غير الحكومية الأهلية أو الوطنية تبين أن هناك تداعيات صحية نفسية وبدنية غير محمودة على المتطوعين(٧)، غير أن البعض يرى أن التأثير السيئ في تلك الحالات ناجم عن إهمال في إدارة مجموعات العمل التطوعي(٨).

ثانياً: الصعوبات التي تواجه العمل التطوعي:

لا شك أن هناك العديد من الصعوبات التي يواجهها المتطوعون والقائمون على إدارة المنظمات التطوعية وكذلك المدربون فى تلك المنظمات، من أهمها الخلافات التي تندلع بين الموظفين الذين يحصلون على راتب والمتطوعين العاملين في منظمة واحدة. إلى جانب ذلك كثيراً ما تنشب خلافات بين المتطوعين أنفسهم نتيجة عوامل تشمل(٩):

(4) Musick, Marc, Wilson, John. The Effects of Volunteering on the Volunteer. Law and Contemporary Problems 62, (1999).
(5) Hodgkinson, Peter E., Shepherd, Melanie A. The impact of disaster support work. Journal of Traumatic Stress 7(4):587-600; (December 1994).
(6) Cooke, F.J., Hawkins, M., HAJAT, S., Holmes, A.H. Tackling the perceptions of health risk in young volunteers overseas. Journal of Travel Medicine 9:279-280; (2002).
(7) Ziersch, Anne M., Baum, F. E. Involvement in civil society groups: Is it good for your health? Journal of Epidemiology and Community Health 58:493-500; (2004).
(8) Howlett, Steven. Involvement in Civil Society Groups: Is It Good for Your Health? e-Volunteerism: The Electronic Journal of the Volunteerism Community 14(2); (July-Oct. 2004).
(9) McCurley, Steve, Ellis, Susan J. What Volunteers Do to Each Other Is Not Always Pretty. e-Volunteerism: The Electronic Journal of the Volunteerism Community V(2) (Jan-Mar 2005).

- عدم ترحيب المتطوعين القدامى بالمتطوعين الجدد.
- وجود فروق عرفية أو جيلية أو ثقافية بين المتطوعين.
- الصراع بين المقتنعين بهدف العمل التطوعي الذين يقومون به بحماس، وآخرين حريصين على تقديم المساعدة فقط دون التعمق في أهداف ما يقومون به.
- عجز بعض المتطوعين عن الاندماج في عمل جماعي.

لهذا يتحتم على المنظمات القائمة بالعمل التطوعي معالجة تلك المشاكل بحكمة، والحرص على تلاحم فريق المتطوعين ونزع أسباب الخلاف بين المتطوعين وموظفي المنظمة.

ولعل أهمية العمل على التوفيق بين العاملين بأجر والمتطوعين تتجلى على نحو واضح فييما يتعلق بالاعمال التطوعية الإغاثية تلك التي تتسم بالمشقة والعناء، مثل أعمال فرق إطفاء الحريق حيث أن كثيراً من تلك الفرق تحتاج إلى جهد كبير من جانب المتطوعين المدربين، خاصة في المدن الصغيرة والمناطق الريفية[١٠]. غير أن الحرص على تدريب المتطوعين وبث روح التعاون بينهم وبين العاملين في ذات المجال لا يجب أن يؤدي إلى التقليل من أهمية الدور الذي يؤديه كل مشارك في الأعمال التطوعية فقد يؤدي ذلك إلى إحباط عزيمة جانب من المتطوعين[١١].

الفرع الثاني
ماهية المنظمات غير الحكومية

تساهم المنظمات غير الحكومية في تنظيم جانب حيوي من حركة الاقتصاد في المجتمع، وذلك بكيفيات تستهدف جمع أفراد المجتمع وتوحيد جهودهم وطاقاتهم نحو تحقيق أهداف المجتمع المحلي المتواجدين فيه، حيث توجه هذه المنظمات تلك الجهود والطاقات صوب الأعمال الخيرية بأنواعها المختلفة مثل: تقديم أوجه متنوعة من الرعاية الصحية، وتنظيم الأنشطة والمسابقات الرياضية، وتوفير حلقات وورش عمل مهنية

(10) Eystad, Melissa. Protecting and Serving the Public through Volunteers: Old Traditions, New Challenges for Volunteer Fire and Safety Programs. e-Volunteerism: The Electronic Journal of the Volunteerism Community II(1) (Oct-Dec 2001).
(11) Anon. Walking a Fine Line: Are We Over-formalising Volunteering? e-Volunteerism: The Electronic Journal of the Volunteerism Community VI(3); (April-June 2006).

(ISSN: 2537 - 0758)

وثقافية وتدريبية، وتساهم في المناسبات الموسمية بأنشطة ترفيهية، وقد تتطرق أنشطتها إلى توفير بعض السلع الأساسية والضرورية للفئات المتعففة في المجتمع.

أولاً: نشأة المنظمات غير الحكومية:

بدأ استخدام تعبير منظمة غير حكومية مع إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ حيث نصت لائحة الهيئة على الدورالاستشاري لمنظمات غير حكومية وغير منتمية لأي من الدول الأعضاء، كما تم تعريف المنظمة العالمية غير الحكومية على أنها «منظمة عالمية لم تنشأ وفق معاهدة دولية»، وفق القرار رقم: (٢٨٨) الخاص بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادرفي ٢٧ فبراير ١٩٥٠م؛ وقد تم الاعتراف بالدور الحيوي للمنظمات غير الحكومية والمجموعات الكبرى في التنمية المستدامة في الباب ٢٣ من أجندة ٢١[١٢] التي أدت إلى تعديل العلاقات الاستشارية ببن هيئة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

وتشكل جمعيتي الهلال الأحمر والصليب الأحمر العالميتين أكبر مجموعتي عمل إنساني في العالم لمنظمات غيرحكومية؛ ورغم أن الجمعيات التطوعية وجدت عبر التاريخ إلا أن المنظمات غيرالحكومية القائمة إلىوم بدأت منذ قرنين فقط، وكان أولها مجلس الصليب الأحمر العالمي الذي أنشئ عام ١٨٦٣م.

ولقد أعطت حركة العولمة في القرن العشرين أهمية كبرى للمنظمات غير الحكومية، حيث أن الكثير من القضايا القائمة يصعب حلها على نطاق وطني فقط، ثم إن المعاهدات الدولية مثل تلك التي تمخضت عنها منظمة التجارة العالمية يُنظر إلىها على أنها تركز على مصالح المؤسسات الرأسمإلىة، ولهذا كان في إنشاء المنظمات غير الحكومية محاولة للتوازن حيث ركزت هذه المنظمات على القضايا الإنسانية والتنمية المستدامة[١٣].

ثانياً: مراحل تطور المنظمات غير الحكومية:

تطورت المنظمات غير الحكومية عبر ثلاث مراحل شملت تبني تنفيذ الأنشطة والأعمال التطوعية وذلك على الترتيب التالى:

---

(12) UN. Agenda 21-Chapter 23 - STRENGTHENING THE ROLE OF MAJOR GROUPS. (Updated June 2003).

(13) Mukasa, Sarah. Are expatriate staff necessary in international development NGOs? A case study of an international NGO in Uganda. Centre for Civil Society at London School of Economics.p. 11-13, (2002).

المرحلة الأولى:

وفيها ركزت المنظمات غير الحكومية على أعمال الإغاثة والمعونة الاجتماعية ووفرت خدماتها مباشرة للمنتفعين، مثل توزيع الطعام، وإقامة الملاجئ، وتقديم الخدمات الصحية، أي أن المنظمات غير الحكومية توجهت أنشطتها صوب الاستجابة لحاجات المجتمع الماسة بإنسانيته وبقاءه.

المرحلة الثانية:

وفيها توجهت المنظمات غيرالحكومية نحو تنفيذ أنشطة وجهود تهدف إلى تحقيق تنمية محلية، ولكنها بدت في مجملها محدودة النطاق وبجهود ذايتة، حيث تقوم المنظمات غير الحكومية بتوجيه جهودها نحو بناء قدرات المجتمعات المحلية في الحصول على حاجياتها من خلال أنشطة وجهود محلية دون الاستعانة بجهات خارجية.

المرحلة الثالثة:

وفيها أصبحت أنشطة المنظمات غير الحكومية موجهة إلى مجال التنمية المستدامة، حيث تحاول المنظمات غير الحكومية من خلال أنشطتها إدخال تغييرات في أداء المؤسسات العامة وطنياً وإقليمياً ودولياً، وبالتإلى فإنها تتخلى عن دورها التنفيذي وتلعب دور العامل المساعد، كما أنها تنتقل من محدودية نطاق العمل الإغاثي إلى آفاق العمل التنموي.

ثالثاً: طبيعة العمل في المنظمات غير الحكومية:

ليس كل العاملين في المنظمات غير الحكومية متطوعين، فهناك أعضاء عاملون فيها يتلقون رواتب عادة ما تكون أقل مما يتلقاه أقرانهم في وظائف مماثلة، ولا سيما في القطاع الخاص غير أن كل العاملين بمثل تلك المنظمات بما في ذلك الذين يتلقون أجوراً ملتزمون غاية الالتزام بمبادئ المنظمة، وإن كان البعض يتطوع لدوافع أخرى إلى جانب ما تتحلى به طبيعة العمل في تلك المنظمات من فضائل الإيثار، وتغضيل مصالح الآخرين على المصالح الشخصية، حيث أن العمل في تلك المنظمات يعود بعوائد فورية عليهم بالإضافة إلى إفادة من يقدمون لهم الخدمات، بما في ذلك المهارة والخبرة والاتصالات المفيدة.

أما توظيف عاملين أجانب في الدول النامية فهو موضع خلاف، خاصة وأن أولئك الموظفين يعينون بتوصيات من المتبرعين الذين يفضلون تكليف موظفين من الدول الصناعية بإدارة المشاريع التي يدعمونها في البلاد النامية؛ غير أن الخبرة التي يملكها

(ISSN: 2537 - 0758)

هؤلاء المتطوعون أو الموظفون قد لا تعادل التكاليف العالية للأجانب، ثم إنهم ليست لهم جذور أو اتصالات في البلد المستضيف، كما إن الخبرات المحلية تكون متواضعة.

وفي كل الأحوال يعتبر قطاع المنظمات غير الحكومية من القطاعات التي توفر فرص العمل المجزي للكثيرين؛ فعلى سبيل المثال، قامت منظمة كونسرن العالمية (Concern worldwide) وهي منظمة عالمية لمكافحة الفقر بتوظيف حوالى ١٧٤ مغترب بالإضافة إلى ٥.٠٠٠ موظف محلي في عشردول نامية في أفريقيا وآسيا وهايتي عام ١٩٩٥م.

رابعاً: دعم وتمويل المنظمات غير الحكومية:

قد تصل الميزانيات السنوية للمنظمات غير الحكومية الكبرى إلى ملايين الدولارات، فعلى سبيل المثال بلغت ميزانية جمعية المتقاعدين الأمريكية ٥٤٠ مليون دولار في عام١٩٩٦م[١٤] وقد أنفقت منظمة الرقابة على حقوق الإنسان أكثر من ٢١,٧ مليون دولار، والحصول على تمويل لميزانية بهذا الحجم يتطلب جهوداً مكثفة من المنظمات غير الحكومية. ومصادر التمويل الرئيسة للمنظمات غير الحكومية تشمل رسوم عضوية الأعضاء، مبيعات البضائع والخدمات، منح من مؤسسات عالمية وحكومات محلية، وتبرعات خاصة؛ وهناك عدة منح من الاتحاد الأوروبي متوفرة للمنظمات غير الحكومية.

ورغم أن المنظمات غير الحكومية تعتبر بطبيعة تكوينها هيئة مستقلة عن الحكومات فإن بعضها يعتمد أساسا على التمويل الحكومي، حيث أن ربع دخل منظمة «أوكسفام» مثلاً يمدها به كل من الحكومة البريطانية والاتحاد الأوروبي، كما أن منظمة «الإغاثة المسيحية» ومنظمة «ورلد فيزن» جمعتا بضائع تناهز قيمتها حوالى ٥٥ مليون دولار عام ١٩٩٨م من الحكومة الامريكية، كما أن أطباء بلأ حدود تتحصل على ٤٦% من دخلها من مصادرحكومية.

خامساً: أهداف المنظمات غير الحكومية:

تؤسس المنظمات غير الحكومية لعدة أغراض، وعادة ما تكون تلك الأغراض موجهة لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية لأعضائها؛ **منها على سبيل المثال:**

- تحسين أحوال البيئة الطبيعية.
- تشجيع الحرص على حقوق الإنسان.

(14) Sins of the Secular Missionary. The Economist; 4 February (2000).

- تحسين أحوال المحرومين.
- تبني تحقيق أهداف مؤسسية.

غير أن هناك عدداً كبيراً من تلك المنظمات تغطي أهدافها نطاقاً فسيحاً من المواقف السياسية والفلسفية، ولعل بعض تلك الأهداف تتماشى مع أهداف بعض المدارس الخاصة والمنظمات الرياضية.

آليات تحقيق المنظمات غير الحكومية لأهدافها:

تستخدم المنظمات غيرالحكومية في تحقيق أهدافها إلىات متباينة للغاية، فبينما يقوم بعضها بدور مجموعات الضغط (اللوبي)، يقوم البعض الأخر بفاعليات إنسانية، وبرامج إغاثية؛ فعلى سبيل المثال: منظمة مثل أوكسفام التي تهتم بالتخفيف من حدة الفقر، حيث تقوم بعدة أنشطة في سبيل ذلك من بينها توفير المعدات للمحتاجين، وتزويدهم بالمهارات التي يحتاجونها للحصول على الطعام والمياه الصالحة للشرب.

ولعل أهم أقسام المنظمات غير الحكومية هو قسم الموارد البشرية، حيث يتحتم على تلك المنظمات الحصول على أكبر عدد من المتطوعين المؤمنين برسالة المنظمة، ويلي ذلك قسم العلاقات العامة، حيث تحتاج كل المنظمات غير الحكومية حول العالم إلى الاحتفاظ بعلاقات صحية مع المجتمع لتحقيق مستهدفاتها ولتلبية حاجات الناس، إذ يتعين على المنظمات غير الحكومية وبصفة خاصة تلك التي تعمل في المجالات المختلفة للعمل الخيري القيام بحملات علاقات عامة محنكة لجمع التبرعات مع استخدام أسإلىب مجموعات الضغط (اللوبي) عندما تؤثر سياسة الضرائب على دخولها. علماً بأن القائمين بعمل مجموعات الضغط (اللوبي) والجماعات ذات المصالح الخاصة لهم وزن سياسي كبير حيث أن ما يقومون به من ضغوط يؤثر على القرارات السياسية والاجتماعية، خاصة إذا استحوذوا على دعم قاعدة كبيرة من المواطنين. ومثال للمنظمات غير الحكومية الناجحة في استخدام أسلوب مجموعات الضغط (اللوبي) لتحقيق أهدافها، النقابات والاتحادات المهنية التي تذهب بعيداً في حملاتها لتحقيق غاياتها إلى حد الوعد بتأييد أو معارضة بعض القرارات السياسية ككتلة واحدة؛ كما أنها تخصص الأموال والأشخاص لحملاتها سواء كمنظمة مستقلة أو بالشراكة مع مجموعات ضغط أخرى.

المطلب الثاني

التمييز بين مفهوم المنظمات غير الحكومية والمفاهيم المشابهة

إن الحديث عن المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية يثير عدة التباسات في المفهوم بينها وبين المنظمات غير الحكومية، وهي

(ISSN: 2537 - 0758)

موضع نقاش حاد بين المثقفين خاصة المثقفين العرب، فمنهم من يزج بالأحزاب السياسية ضمن تلك المنظومة، ومنهم من يضع تحت لوائها مراكز الفكر الممولة إما من الحكومة أو من جهات خارجية؛ وبعض آخر يدرج المجتمع المدني تحت لواء القوى المعارضة للنظام الحاكم، ولعل الالتباس الحادث في بعض الأحيان ناجم عن رواسب الأفكار الدخيلة، والاختلاط بين التعريفات المستوردة وفق مصادر استيرادها.

فالنظم الشمولية، مثل النظم الشيوعية وبعض النظم الاشتراكية تتبنى مبدأ أن كافة الشؤون الاجتماعية بما في ذلك المبادرات التطوعية تخضع للحكومة المركزية، وأن الذي يرعى المجتمع المدني هو الدولة بما في ذلك التجمعات الأهلية والمبادرات التطوعية، كما تعتبر هذه النظم أن أي منظمات خارجة عن هذا المفهوم هي مناهضة للنظام الشمولي ومعارضة للدولة.

ويسوغ للباحث تناول موضوع هذا المطلب من خلال التقسيم التالي:

أولاً: مفهوم المنظمات غير الحكومية

ثانياً: مفهوم منظمات المجتمع المدني

ثالثاً: مفهوم المنظمات الأهلية

أولاً: مفهوم المنظمات غير الحكومية:

مفهوم المنظمات غير الحكومية شأنه شأن كافة المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية لا يوجد اتفاق فيما بين الباحثين على تعريف له، ومن التعريفات الشائعة للمنظمات غير الحكومية تعريف البنك الدولي الذي يعرف المنظمات غير الحكومية على أنها تتضمن العديد من الجماعات والمؤسسات التي تكون مستقلة تماماً أو إلى حد كبير عن الحكومة والتي لها أهداف إنسانية أو تعاونية بالأساس أكثر من كونها أهدافاً تجارية. وتعريف الأمم المتحدة التي عرفت المنظمة غير الحكومية باعتبارها تنظيم غير هادف إلى الربح، أعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى جماعة أو أكثر، تتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية للأعضاء، استجابة لحاجات واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمات غير الحكومية[١٥].

---

[١٥] زينب عبد العظيم، الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، في: نجوى سمك والسيد صدقي عابدين (محرران)، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢)، ٤٦-٤٧.أنظر

وتتضمن وثيقة صادرة عن منظمة الأمم المتحدة تعريفًا المنظمات غير الحكومية يحدد الوظائف التي يمكن أن تضطلع بها فيما يلي:

"المنظمات غير الحكومية مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي. ويتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتطلع الحكومات على شواغل المواطنين، وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي. وهي توفر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر، فضلا عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقات الدولية، ويتمحور عمل بعض هذه المنظمات حول مسائل محددة من قبيل حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة"[١٦].

يذكر مصدر آخر أن المصطلح يشير إلى اتحاد أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري أو مؤسسة (شركة) لا تسعى للربح أو أي شخص اعتباري آخر لا يعتبر بموجب النظام القانوني المعني جزءا من القطاع الحكومي ولا يدار لأغراض تحقيق الربح. والمصطلح ليس مصطلحا قانونيا، ولكنه يستخدم للإشارة إلى الهيئات غير الحكومية التي لا تسعى للربح والعاملة في الأنشطة الاجتماعية أو التنمية، وأنه يشير إلى مجموعة كبيرة من المنظمات المستقلة إلى حد كبير عن الحكومات وتتسم بصورة رئيسية بأن لها أهدافاً إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهدافاً تجارية، وتسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة، أو تعزيز مصالح الفقراء والفئات المستضعفة الأخرى، أو حماية البيئة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات المحلية[١٧].

أيضًا: أماني قنديل وعطية حسين أفندي، المنظمات غير الحكومية، محاضرات غير منشورة ألقيت على طلبة الدراسات العليا بقسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العام الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٤.

[١٦] المنظمات غير الحكومية وإدارة شئون الإعلام، وثيقة خاصة بالأمم المتحدة متاحة على الموقع التالي:

http: //www.un.org/arabic/NGO/brochure.htm

[١٧] مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، ما هي المنظمات غير الحكومية، تصنيف ورقم الوثيقة: استشارات، العدد٢، يونيو٢٠٠٢، ص١، متاح نسخة إلكترونية على موقع المركز على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:

http: //www.ngoce.org/content/ngodef.doc

(ISSN: 2537 - 0758)

وترى شهيدة الباز أن المصطلح يشير إلى تلك النوعية من المنظمات التي تتمتع بحد أدنى من المؤسسية بحيث لا تتخذ شكل النشاط المؤقت، والتي لا تهدف إلى الربح، فإن هي حققته وجهته إلى الغرض الذي أنشئت من أجله، كما أنها تتمتع باستقلال نسبي عن الدولة وتدير أنشطتها ذاتياً، ولا ترتبط بأحزاب سياسية أو تسعى للوصول إلى السلطة.

وبالتطبيق على النظم العربية فإن المصطلح الأكثر تداولاً فيها لوصف هذه الظاهرة هو مصطلح الجمعيات [المنظمات] الأهلية الذي ارتبط بالنشأة الوطنية لكثير من تلك المنظمات في فترة الخضوع للاستعمار ثم احتفظ باستمراريته بعد الاستقلال تعبيراً عن تواصل إحساس المواطنين بالغربة عن النخب الحاكمة[١٨]. كما أن صفة الأهلية التي تطلق على هذا القطاع الذي يضم هذه التنظيمات تعبر عن وجود وشائج قوية تربطه بالقاعدة السكانية العريضة أو "بالقاعدة الشعبية"، ولوصف مبادرات نابعة عن المجتمع الأهلي والمجتمعات المحلية بأكثر مما هي نابعة عن الدولة[١٩].

في حين ترى أماني قنديل أن استخدام تعبير المنظمات غير الحكومية وإن كان هو الأكثر شيوعاً في العالم إلا أنه ليس هو التعبير أو المصطلح الوحيد الذي يعبر عن نفس الظاهرة. فهناك تعدد واختلافات في المصطلحات التي تصف المنظمات غير الحكومية وهناك أيضًا تعدد واختلافات في المصطلحات التي تصف القطاع الذي يضمها وكل منها يركز على بعد معين أو سمة معينة أو واقع لهذه المنظمات، فهناك إلى جانب مصطلح القطاع الثالث Third Sector مصطلح القطاع التطوعي Voluntary Sector والذي يركز على أحد أهم مدخلات القطاع وهو التطوع، ويُنتقد هذا المصطلح بأنه يغفل أن كثيراً من النشاط في هذه المنظمات يقوم به فريق من العاملين مدفوع الأجر. وهناك مصطلح القطاع المستقل Independent Sector الذي

---

[١٨] علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ص ١٧٨-١٨٠، نقلاً عن شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل (القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ١٩٩٧).

[١٩] أماني قنديل، القطاع الثالث في العالم العربي، سيفكس (التحالف العالمي لمشاركة المواطنين)، (دعم المجتمع المدني في العالم)، القاهرة: سيفكس بالاشتراك مع دار المستقبل العربي، ١٩٩٤، ص١٤٩.

يركز على الدور المهم الذي تلعبه منظمات هذا القطاع كقوة ثالثة خارج الحكومة والقطاع الخاص، ولكن في واقع الأمر فإن هذه المنظمات غير مستقلة تماما، فهي تعتمد في تمويلها على الحكومة والهبات الخاصة والمصادر الأجنبية، وذلك إلى جانب اعتماد بعضها على بيع السلع والخدمات (إذن تعتمد على السوق). ويوجد أيضًا مصطلح القطاع المعفى من الضرائب والذي يعتمد على واقع معين لهذا القطاع وهو تمتعه بإعفاءات ضريبية، ولكن المصطلح يغفل عن الهبات التي تجعله يتلقى دعماً ضريبيًا. وهناك مصطلح القطاع الخيري أو القطاع الوقفي، ويركز على ما يتلقاه القطاع من دعم ومساعدات ومنح خاصة إلا أن هذا لا يمثل المصدر الوحيد لتمويله. يوجد كذلك مصطلح الاقتصاد الاجتماعي: حيث يستخدم لوصف مدى واسع من المنظمات غير الحكومية في بعض دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا المصطلح يخفي وراءه نطاقاً متنوعاً من المنظمات يدخل بها التعاونيات وبنوك التأمين ومنظمات التسويق الزراعية. وهناك أيضًا مصطلح قطاع المنظمات غير الحكومية، وهو يستخدم لوصف القطاع في الدول النامية، إلا أنه يعود فقط على جزء من المنظمات التي تنخرط في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن نضيف إلى كل ما سبق مصطلح القطاع الأهلي والذي يسود في كثير من الدول العربية ليعبر عن المنظمات الأهلية، وهو مصطلح لا يلقى قبولاً من بعض السوسيولوجيين لأنه يتضمن علاقات ونمط إنتاج قديم يأخذ بثنائية العائلة أو القبيلة، والدولة ويتجاهل وجود المجتمع المدني. وبالرغم من ترويج ورواج مصطلح القطاع غير الربحي **Non-Profit Sector** وارتباطه بالواقع والقانون الأمريكي إلا أنه لاقى انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة، خاصة لأنه مرتبط بمصدر رئيسي للأدبيات في هذا المجال، وهذا المصطلح يؤكد على أن هذه المنظمات لا تسعى لتحقيق الربح، هذا رغم أن بعضها يحقق أرباحا (تمثل عائد بيع السلع والخدمات)[٢٠].

وبعيدا عن جدل التعريفات الاسمية لمفهوم المنظمات غير الحكومية، فإن هناك تعريفا إجرائيا للمفهوم يحظى بقدر كبير من الاتفاق إذ يحدد الملامح الأساسية لهذه التنظيمات على أنها: منظمات تطوعية إلى حد ما، لا توزع الأرباح على مجلس الإدارة أو الأعضاء، لا تسعى إلى الربح، لها إدارة ذاتية، لها هيكل رسمي منظم، خاصة إلى حد كبير؛ فهي مستقلة عن الحكومة، هي غير سياسية بمعنى أنها لا تخضع في

[٢٠] أماني قنديل، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، جريدة البيان ١٩٩٩/٦/١١.

(ISSN: 2537 - 0758)

أنشطتها لمرشح سياسي أو حزب سياسي ولكن لها أن تتبنى أهدافًا سياسة (مثل دعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان)[٢١].

وهذه المعايير تعكس التعريف الأصلي في اقترابه الوظيفي الإجرائي الذي اتفق حوله الباحثون من ١٢ دولة في العالم في المرحلة الأولى لمشروع جامعة جونز هوبكنز، ولكن من الأهمية بمكان أن يأخذ هذا الاقتراب، الوظيفي الإجرائي، في اعتباره التعريف القانوني أيضًا الذي يوسع أو يضيق من المنظمات غير الربحية ضمن القطاع الثالث، فهو قد يتسع ليضم الجماعات المهنية وجماعات رجال الأعمال (قوانين دول الخليج مثلا فيما تعلق بالجمعيات الأهلية) أو قد يتسع ليضم النوادي الاجتماعية والرياضية (حالة تونس مثلا)، أو قد يضيق القانون من هذه المنظمات ويستبعدها من تعريف الجمعيات الأهلية (حالة مصر التي لها قوانين خاصة للنوادي الرياضية والاجتماعية والجماعات المهنية، بل إن كل جماعة مهنية لها قانونها المستقل)[٢٢].

ثانياً: مفهوم منظمات المجتمع المدني:

يلاحظ أن المجتمع المدني، في بعض المفاهيم العلمانية، هو المنظمات المدنية التي لا تتبع الحكومة، والبعيدة عن سيطرة السلطة الدينية، وفي التعريف الأمريكي تشمل المنظمات الأهلية والمجتمع المدني كل المبادرات المدنية التطوعية بما في ذلك تجمع أهل منطقة أو حي تحت لواء ما يسمى بتجمع الجيران للتعاون على أداء ما يهم منطقتهم من مراقبة الأمن إلى تنظيم الأنشطة لأطفالهم، بما في ذلك المنظمات الخاصة بالرقابة على القطاع التجاري الخاص والتي تحمي المستهلك، وكذلك الجمعيات التي ترعى شؤون الطفل والمرأة وذوي الحاجات الخاصة... الخ، وبوجه عام فالمنظمات الأهلية هي المنظمات غير الربحية التي يكونها الأهالي والتي ترعى شؤون المواطن في الأمور البعيدة عن المنظومة السياسية.

أما منظمة الأمم المتحدة فتعرف المجتمع المدني على أنه يتكون من المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الدينية والروحية، والنقابات العمالية، ومجموعات السكان

---

[٢١] المرجع السابق، وأنظر أيضًا: زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص ٤٧-٤٨.

[٢٢] أماني قنديل، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، مرجع سابق. أنظر أيضًا عرضًا للتعريفات المختلفة لمفهوم المنظمات غير الحكومية وللمعايير التي تحكمها: علي ليلة، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٢) ص ص ٣١-٤٢، وبصفة خاصة ص ص ٣٤-٣٧ التي يورد بها الكاتب عشرة معايير أساسية تحكم المنظمات غير الحكومية.

الأصليين، والمنظمات الخيرية، ومنظمات المجتمعات المحلية، ومؤسسات القطاع الخاص الخيرية[٢٣].

وتعرف المنظمات الأهلية والمجتمع المدني على أنها محصورة في المنظمات غير الحكومية ذات الصفة الرسمية انتشر خاصة في مجالات التنمية المستدامة، وفي شؤون البيئة والاقتصاد. إلا أن توسعة النطاق ليشمل المؤسسات غير الربحية يضفي على المجتمع المدني صفة أشمل في أنشطتها[٢٤] وحتى يمتد المجتمع المدني عبر الحدود الوطنية أضيفت على التعريفات صفات أكثر اتساعا[٢٥]. وما زال النقاش دائراً في الشرق والغرب حول ما يسمى بالمجتمع المدني.

وكثيراً ما يستخدم تعبير منظمات المجتمع المدني للأشارة بصورة محدودة إلى المنظمات غير الحكومية **Non-governmental Organization (NGO)** التي تتألف من جماعات أو تنشأ في صورة جمعيات لا ربحية تعمل خارج نظام المؤسسات السياسية وهي تتناول أموراً وقضايا خاصة بأعضائها عن طريق مجموعات الضغط (اللوبي)، والاستمالة والإقناع، أو عن طريق العمل المباشر وتشمل مؤسسات المجتمع المدني العديد من المنظمات المختلفة في مقاصدها وأنشطتها. وفي مجال التنمية يتراوح حجمها من منظمات ضخمة للأعمال الخيرية تنطلق من الدول الشمالية والغربية مثل كير **(CARE)** وورلد فيين **(World Vision)** وأوكسفام **(Oxfam)** إلى مجموعات بسيطة في دول الجنوب والشرق، ويقتصر مجال عملها على المجتمع المحلي الصغير، وتتضمن أنشطتها معونة الناس على مساعدة أنفسهم. كما أنها تتضمن مؤسسات بحوث، وجمعيات مهنية، ومجموعات تشتغل بمجموعات الضغط (اللوبي) لقضايا معينة محدودة.

وقد ظهر قطاع المجتمع المدني؛ وفق تعريف الامم المتحدة، كقوة رئيسة في عملية التنمية الدولية خلال العشرين عاما الماضية. وقد كان هناك توسع مذهل في نطاق

---

[٢٣] **موقع البنك الدولي:**

- Lindenberg, Marc, Bryant, Coralie. Going Global: Transforming Relief and Development NGOs. Kumarian Press (September 1, 2001).
- Fowler, Alan. The Virtuous Spiral: A Guide to Sustainability for NGO's in International Development. Earthscan Publications (December 15, 2001).

[24] Bornstein, David. How to Change the World: Social Entrepreneurs and the Power of New Ideas. Oxford University Press (December 1, 2003).

[25] Chambers, Simone, Kymlicka, Will (Editors). Alternative Conceptions of Civil Society. Princeton University Press (November, 2001).

(ISSN: 2537 - 0758)

وحجم وقدرة المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، حيث كان مدعوما باتساع نطاق نظم الحكم الديموقراطية والعولمة. فعلى سبيل المثال، أوردت التقارير أن عدد المنظمات غير الحكومية قد زاد من ٦,٠٠٠ منظمة في عام ١٩٩٠م إلى ٢٦.٠٠٠ منظمة في عام ١٩٩٩م. كما اصبح لمنظمات المجتمع المدني دور بارز في تقديم المساعدات الإنمائية على مستوى العالم؛ كما أشار تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى تقديم مساعدات تقدر بحوالي ١٢ مليار دولار أمريكي على الأقل من تدفقات المساعدات الدولية في عام ٢٠٠٣م عن طريق منظمات المجتمع المدني(٢٦).

وقد ظهر تأثير منظمات المجتمع المدني في تشكيل السياسات العامة العالمية خلال العقدين الماضيين. ويتضح هذا النشاط جلياً عن طريق الحملات الدعائية الناجحة التي تشمل قضايا معينة مثل حظر زرع الإلغام الأرضية، وإلغاء الديون، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان، والتي نجحت في استقطاب آلاف المؤيدين في شتى أنحاء المعمورة.

وقد كان المنتدى الاجتماعي العالمي الذي عقد في بورتو أليجري، بالبرازيل في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ يناير من عام ٢٠٠١م، والذي حضره ١٥٠.٠٠٠ مشارك وأكثر من ألف منظمة غير حكومية بغرض مناقشة وطرح بدائل منصفة وقابلة للاستمرار لنماذج العولمة الاقتصادية الحالية، إشارة حديثة على مدى الحيوية التي تتمتع بها منظمات المجتمع المدني العالمية(٢٧).

ومن ثم فإن المجتمع المدني يشمل المنظمات الأهلية المسجلة والتي لا تأخذ صفة قانونية محددة؛ إلى جانب التجمعات المدنية التي تتضمن تنظيمات صغيرة مثل مجلس كبار العائلة وتنظيمات أكبر مثل مجلس الحي أو منظمات مهنية أو شبابية أو خيرية أو تطوعية... الخ.

ثالثاً: مفهوم المنظمات الأهلية:

انتقالاً من العام (المجتمع المدني) إلى الخاص (المنظمات غير الحكومية) إلى الأكثر خصوصية (الجمعيات/المنظمات الأهلية) يمكن تحديد ملامح الجمعيات الأهلية والتي تعرف أحيانًا في السياق المصري بالمنظمات التطوعية الخاصة، فيما يلي:

(26) Lindenberg, Marc, Bryant, Coralie. Going Global: Transforming Relief and Development NGOs. Kumarian Press (September 1, 2001).
(27) Vidal, John. Global Poverty Targeted as 100,000 Gather in Brazil. Guardian; (January 26, 2005).

١) أنها تنظيمات ذات ملامح مؤسسية ولوائح منظمة لعملها ومحددة لمجالات نشاطها ولعضوية الأفراد فيها. وهي من هذه الزاوية تختلف عن الطرق الصوفية التي كانت أسبق تاريخياً من حيث النشأة حيث يعود تاريخ نشأتها إلى القرن الثاني الهجري، في حين تعود نشأة الجمعيات الأهلية في مصر إلى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.
٢) أنها تنظيمات تطوعية نشأت بمبادرات شعبية، وبالتالي فهي تعكس مطالب واحتياجات مجتمعية ثقافية واجتماعية واقتصادية، وفي بعض الأحيان سياسية.
٣) أنها تنظيمات لا تهدف إلى الربح، حتى وإن كانت تقدم خدمات بمقابل مادي، باعتبار أن هذا المقابل يغطي نفقة الخدمة، كما أن العائد لا يُوزع على أعضاء الجمعية أو مجلس إدارتها وإنما يُوجه لدعم النشاط.
٤) تتبنى الجمعيات أهداف ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وبالتالي فهي قد تنشط في مجال واحد أو عدة مجالات في نفس الوقت وفقاً لطبيعة اللوائح المنظمة لها.
٥) تخضع الجمعيات (وذلك في مرحلة تاريخية لاحقة) إلى قانون ينظم تكوينها وتأسيسها، وإلى إشراف جهة إدارية محددة، ويتناول هذا القانون تفاصيل علاقة الجمعيات بالدولة[٢٨].

رؤية الباحث:

يرى الباحث أنه من الأفضل والأسلم البعد عن الجدل المفاهيمي والتركيز بدلاً من ذلك على المعاني والقيم المتضمنة خلف المفاهيم؛ بدلاً من الاستغراق في جدل أكاديمي لا ينتهي بشأن التفرقة والتمييز ما بين أنماط متباينة من المؤسسات التي تشترك في مستهدفاتها وتطلعاتها وجانب كبير من أنشطتها.

فجميع هذه المفاهيم أصبحت معترف بها دولياً شأنها شأن كثير من المفاهيم التي أصبحت ذات طابع عالمي مثل حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحرية، والشفافية، وبدلاً من الاستغراق في التصدي لهذه المفاهيم فقد يكون من الأجدى البحث في كيفية تطبيق

[٢٨] أماني قنديل، الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية في مصر: قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية: الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٤-٧ ديسمبر ١٩٩٣، ص ص ٣-٤.

(ISSN: 2537 - 0758)

القيم ذات الطابع العالمي التي تنطوي عليه هذه المفاهيم والتي ترشد إليها دوما التعريفات الإجرائية للمفاهيم، وسواء كان المفهوم المتفق عليه هو المجتمع المدني أو المجتمع الأهلي، أو المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الأهلية أو الجمعيات الأهلية، فإن العبرة يجب أن تكون دوما بالدور المنوط بالمؤسسات التي تعبر عن هذا المفهوم وتوافر الضمانات والشروط والمعايير المتعارف عليها دولياً بالنسبة لهذه التنظيمات والجمعيات والمؤسسات.

ويؤكد الباحث في هذا الصدد أنه ينبغي أن تمارس هذه المؤسسات على اختلاف مسمياتها، وقدراتها، كافة أنشطتها تحت عين وبصر أجهزة الدولة المعنية، فالعمل التطوعي قد يكون محموداً في ظاهره وفي مجمله، إلا أن العقد الأخير قد أفصح عن تباينات واختلالات في العمل التطوعي، إذ توارت خلف هذه المؤسسات أنشطة غير شرعية، وارتقت إلى تمويل العديد من التنظيمات الإجرامية والإرهابية، على حين أنه من المفترض في تلك المؤسسات كونها ذات نفع عام، ولا تهدف إلى الربح، وتقدم أنشطة معينة للمجتمع، لتتخذ لنفسها منحاً جديداً مغايراً للفكرة الأصلية التي نشأت بموجبها، عملاً بفكرة دس السم في العسل، ومستغلة ظاهر نشاطاتها المحمودة والمطلوبة في التواري عن أجهزة الدولة المعنية بغية عدم استهدافها واستمرارها في سلوكها المنحرف وعملها المشين.

وعليه يشير الباحث إلى أنه يتعين اتخاذ إجراءات وتدابير تعنى بكشف كافة تفصيلات عمل تلك المؤسسات وتسمح بمتابعة مصادر تمويلها وأوجه إنفاقها، وتكفل مراجعة ثمار أنشطتها، للتأكد من صدق عملها ونزاهة ساحتها وحقيقة خدمتها للمجتمع.

المبحث الثاني
دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الإرهاب

تمهيد وتقسيم:

اتسعت دائرة الإرهاب في العصر الحديث لتشمل دولاً كثيرة في معظم أنحاء العالم، ومتجاوزة في ذلك ليس فقط الجرائم في دول محددة بل الجرائم ذات الطابع الدولي، وأصبحت تهدد الأمن والاستقرار الداخلي للدول، كما تهدد السلم والأمن الدوليين.

ولما كانت ظاهرة الإرهاب ظاهرة عالمية، معقدة ومركبة، فقد ذلك فرض على العالم دولاً وشعوبًا حتمية وضرورة التنسيق للتعاون في التصدي لهذه الظاهرة والحد من انتشارها، وما دامت المنظمات غير الحكومية، تقع ضمن هذا الكل، تؤثر فيه وتتأثر به، فإن لها دور مهم في الوقاية من الإرهاب ومكافحته، والحد من انتشاره، حيث يقع على

عاتقها الدور التنويري والتوعوي، من خلال تبنيها لخطابات تنويرية وتوعوية هادفة للتوعية المبكرة الوقائية لفئات المجتمع من الإرهاب وأخطاره، وكذا كشف وفضح أساليبه الخطابية المضللة المنتهجة لاستمالة فئات المجتمع خاصة فئة الشباب لتجنيدهم داخل الجماعات والتنظيمات الإرهابية، خاصة وأن هذه الأخيرة توظف خطابًا سياسيًا دينيًا تبريريًا يعمل على إضفاء الشرعية الإسلامية على الممارسات الإرهابية التي تنتهجها، لأنه يقوم أساسًا على التأويل الخاطئ والمنحرف للدين الإسلامي.

ويسوغ للباحث تناول موضوع هذا المبحث من خلال التقسيم التالي:

المطلب الأول: آليات المنظمات غير الحكومية في مكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني: آليات المنظمات غير الحكومية نحو مكافحة الإرهاب في دولة الكويت.

المطلب الأول
آليات المنظمات غير الحكومية فى مكافحة الإرهاب

لا شك ان الدولة بكل مؤسساتها هي الرائدة الرئيسية في مواجهة الإرهاب وأفكاره وعملياته، وتتعدد أدوارها فى مكافحة فكر الإرهاب وفكر العنف والتكفير وغيرها من الأفكار المسمومة، ولعل أبرز تلك الأدوار هو الدور الوقائى الذي يهدف إلى إبعاد المجتمع عن الأفكار المسمومة، وذلك من خلال القيام بدور الدولة العادلة، ونشر المساواة بين المواطنين كافة، والقضاء على كافة صور التمييز، وتحسين أداء المرافق العامة، والابتعاد عن التعسف والقهر والظلم، وتطبيق القوانين على الجميع.

وتضطلع المنظمات غير الحكومية بأداء دور كبير في مواجهة الفكر الإرهابي والتكفيري، والقضاء عليه، وعلى هذه المؤسسات أن تقف جميعها وبكل مسمياتها ومكوناتها (المدارس، الجامعات، الهيئات النقابية، المنظمات الرياضية، الجمعيات الخيرية، جمعيات حقوق الانسان، وغيرها) يداً بيد، إذ يقع على عاتقها العبء التنويري للمجتمع من خلال تفعيل آلياتها المؤسسية **ومنها على سبيل المثال لا الحصر:**

- التوعية المبكرة للوقاية من الإرهاب، وغرس أفكار المحبة والسلام في قلوب المواطنين، كون هذه المؤسسات هي الحاضن الأول لهم إما في المدرسة أو في الجامعة أو النقابات المهنية وغيرها.
- التوعية ضد الفكر الإرهابي المسموم وثقافة العنف، من خلال نشرها لثقافة المشاركة وإظهار القواسم المشتركة بين المواطنين وخلق الألفة بين الطوائف والقوميات كافة.

(ISSN: 2537 - 0758)

- اضطلاع الإعلام بمهمة محاربة فكر الإرهاب، وكشف مخططاته، وبيان أهدافه، وتوعية المجتمع، وتصحيح أخطاء الدولة بنقد بناء خالٍ من التأجيج والدفع للعنف، وشحذ همم كافة عناصر المجتمع صوب نبذ العنف، والتشبث بعرى المواطنة، وتعظيم وتعميق الأفكار المرتبطة بالخلق الإنسانى القويم.
- تأهيل أفراد المجتمع وخاصة الأطفال عن طريق المدارس ومن خلال نشر ثقافة التعايش المشترك والحوار التفاعلي وتقبل الرأي الأخر وغيرها.

وبناء على ما تقدم ينقسم تناولنا لهذا المطلب إلى الفرعين التاليين:

الفرع الأول: توصيف دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الإرهاب.

الفرع الثاني: المردودات الإيجابية لدور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الإرهاب.

الفرع الأول
توصيف دور المنظمات غير الحكومية فى مكافحة الإرهاب

يتطور الإرهاب أسرع مما تتطور أدوات مواجهته، فهو ينمو وينتشر ويرواغ كفيروس يتمحور أسرع من سرعة جهاز المناعة على إنتاج أجسام مضادة، والمفارقة الغريبة أن التنظيمات الإرهابية المتطرفة الرجعية المعادية للحداثة والتجديد والإبداع هي الأقدر على الإبداع وإبتكار أدوات للإنتشار.

بينما الدول النظامية التي هي أحد مكتسبات العصر الحديث تسيطر عليها الأفكار الروتينية والتقليدية فى المواجهة، لذلك لابد من تطوير استراتيجيات مواجهة الإرهاب والتطرف بمزيد من الأفكار خارج الصندوق وبمساندة كل القوى الإبداعية في المجتمع، ويأتي على رأسها المنظمات غير الحكومية بكافة تنويعاتها، والمقصود بالمنظمات غير الحكومية هنا هو: "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي يُنشئها المواطنون لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة" مثل: الجمعيات الأهلية، والنوادي الرياضية والاجتماعية، ومراكز الشباب، والاتحادات الطلابية، وجمعيات رجال الأعمال، والنقابات المهنية والنقابات العمالية، والكيانات الدينية وهذه المنظمات والمؤسسات جميعًا قادرة على القيام بدور فعال فى مواجهة الإرهاب والتطرف.

فالإرهاب هو ظاهرة منتجة لحالة تطرف كان سببها عدم تطوير أو تجديد خطابات دينية أو سياسية تحولت لأفكار متطرفة كان يمكن مواجهتها بأدوات مجتمعية غير تقليدية منها: أساليب فكرية وثقافية وفنية، فهذه هي المسئولية التي تتحملها النخبة في

أي دولة وهي قيادة عملية التنوير، وبناء الوعي، وبصفة خاصة في مرحلة ما بعد الاهتزازات السياسية الكبرى، أو فى اوقات التحديات الكبرى، كونها تعد في مقدمة القوى الناعمة لأي دولة، دفاعًا عن مصلحتها الوطنية، في إطار بناء أمنها القومي.

أنشطة المنظمات غير الحكومية فى مواجهة الإرهاب:

تأتي أهمية المنظمات غير الحكومية كونها وسيطاً بين الفرد والمجتمع والمواطن والدولة، وهي لا تقوم إلا على أساس المواطنة والديمقراطية والتعايش، وهي بدورها تعزز وترسخ قيم واستحقاقات المواطنة والديمقراطية والتعايش لذلك تتعدد أدوارها ومهامها في مواجهة الإرهاب بتعددها وتنوعها وانتشارها في المجتمع كالآتي[٢٩]:

- المشاركة فى وضع وتخطيط استراتيجيات وبرامج وخطط لمواجهة الإرهاب فى المجالات الفكرية والثقافية والفنية والاجتماعية للتأكيد على علاقة الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، ابتداءً من التخطيط إلى التنفيذ وانتهاءً بالتقييم، مما يتطلب شكلاً جديداً من الإدارة العامة تضمن مشاركة هذه المنظمات في عملية تطوير السياسات العامة للدولة، وفي صياغة التشريعات، وفي صنع القرار، وتنفيذ استراتيجيات التنمية ومواجهة الإرهاب.
- رصد وتشخيص مؤشرات الإنذار المبكر فى المجتمع، بحكم انتشار المنظمات غير الحكومية فى كافة انحاء الوطن واحتكاكها اليومى بالمواطنين وقربها من الأحداث، وقدرتها على رصد التغيرات التي تعطي مؤشرات إنذار لتنامي الأفكار المتطرفة.
- نشر ثقافة التسامح والاستنارة من خلال أنشطتها المتنوعة إذ تساهم بشكل حقيقي في تحصين المواطنين ضد التطرف والاستجابة لمحاولات تجنيدهم للمنظمات الإرهابية.
- تشجيع برامج وأنشطة نشر ثقافة الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر، ونبذ ممارسات الاقصاء والتهميش ضد أي مجموعة عرقية أو اجتماعية، ونشر ثقافة إنماء الحس الوطني والوحدة الوطنية لدى المواطن.
- العمل كشريك لمؤسسات الدولة على النهوض بمستوى معيشة الفئات المهمشة وسكان الأحياء العشوائية ومساعدتهم في إيجاد المسكن الآدمي والعمل المنتظم

[٢٩] أحمد أبو المجد ونادين عبد الله، دور المجتمع المدني في مواجهة الإرهاب، بحث منشور على الموقع الإلكتروني للمركز المصري لدراسات السياسات العامة، عنوان الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت: ecpps.org/index.php/ar، أخر زيارة بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

وإدماجهم في المجتمع وتمكينهم من التعرف على القيم الإنسانية الرفيعة من خلال العروض السينمائية والمسرحية في أماكن اقامتهم وفي مراكز الشباب والأندية ليكونوا على صلة بالثقافة الإنسانية والقيم الإيجابية من خلال هذه العروض الفنية والندوات الثقافية والاجتماعية، وهذا لا ينفي مسئولية مؤسسات الدولة في المقام الأول عن توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.

- لعب دور استشاري إيجابي لاستبدال برامج مواجهة الإرهاب التي لم تنجح لأي سبب كان ببرامج بديلة أكثر تطوراً وقدرة على المساهمة في مواجهة الإرهاب.
- تقليل المسافات وسد الفجوة وتخفيف الصراعات الموجودة في المجتمع بين كافة طوائفه من خلال توفير أجواء مناسبة وآمنة للنقاش والحوار المجتمعي لحل كافة المشكلات وحصار التوتر الطائفي أو القبلي أو الديني.

وفي هذا الشأن يثور هذا السؤال الهام: هل يجب على المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية الدخول في حوار مع الأشخاص أو الجماعات المتطرفة والممارسة للعنف والإرهاب؟

من منطلقات مختلفة ولأسباب متعددة فإن دخول المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية في مثل هذا الحوار أسهل بكثير من دخول الحكومات والدول فيه، ذلك كون وجود اتجاه إنسانى غير حكومى ولا يملك سلطات تنفيذية هو أمر ضروري، وفي هذه الحوارات يجب أن يتم التأكيد وبوضوح تام أن الحور لا يعطي الجماعات التي تمارس العنف أي نوع من الشرعية أوالتبرير، وهنا لا بد أن تستخدم المنظمات غير الحكومية أسلوب الرسائل المفتوحة والبيانات والخطابات الموجهة إلى الجماعات المسلحة بحيث تحتوي هذه الرسائل على مضامين إدانة للأساليب الإرهابية وتأكيداً على الاتجاهات والمسائل الأخلاقية، وتطبيقات متباينة لموازين حقوق الإنسان، حيث إن موازين حقوق الإنسان تشمل في أحكامها طرفي المعادلة أي منفذوا الأعمال الإرهابية وضحاياها على حد سواء[٣٠].

ومن الجوانب الأخرى لنشاطات المنظمات غير الحكومية هو الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات في التعامل مع وسائل الإعلام وتوجيه الرأي العام إزاء ظاهرة

---

[٣٠] دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب، بحث منشور على المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي، بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٨م، على الموقع الإلكتروني: http://aechril.org.uk/، تاريخ الزيارة الاخيرة للموقع ٢٠٢١/٢/٢٧م.

الإرهاب، فالعلاقة البناءة مع وسائل الإعلام تعد مسألة حياتية بالنسبة للمجتمع، لأنه يحتاج إلى وسائل الإعلام من أجل توفير معلومات تتطابق مع الواقع والتبصير بالتصورات السلبية وغير المنصفة التي تمتلكها قطاعات من المجتمع، ومن أجل الترويج للحوار وللمناظرات العامة حول قضايا مثل الأمن العام وحقوق الإنسان داخل المجتمع، لأن طرح مثل هذه الموضوعات من خلال قنوات تخصصية ومحترفة في المجتمع سيدفع بالجماعات الصغيرة والأفراد نحو الإلتفات إلى مسألة مواجهة الإرهاب ويذكرهم بمسؤولياتهم في الحيلولة دون إثارة العصبيات والتصورات التقليدية أو المعلومات الخاطئة والناقصة، ومن بين أدوار المنظمات غير الحكومية أيضاً إجراء دراسات كاملة ودقيقة حول الإرهاب، والعنف السياسي والظروف التي تنتهي إلى اتساع نطاق الإرهاب، ويمكن لهذه الدراسات أن تشكل مجموعة قيمة من الأبحاث واستطلاعات الرأي حول تأثير إجراءات مكافحة الإرهاب وتداعياتها وتساؤلات معقدة أخرى حول الإرهاب مثل: ماهية العوامل التي تجعل الأشخاص يدعمون الأفكار والأيدلوجيات الأصولية أو التي تدفع بهم نحو ممارسة العنف؟

كما يمكن للمنظمات غير الحكومية لعب دور قانوني مهم للغاية فيما يتعلق بالمجالات القانونية المرتبطة بالإرهاب ومواجهته، ومنها: تقوية الأطر القانونية الدولية والقطرية للأنشطة المتعلقة بمواجهة الإرهاب، خاصة عندما يتم تنفيذ هذه القوانين ويرتبط الأمر بحماية حقوق الإنسان[٣١].

متطلبات اضطلاع المنظمات غير الحكومية بمسئولياتها في مواجهة الإرهاب:

يتعين إعطاء أهمية أكبر للمنظمات غير الحكومية وتعزيز دورها بالشراكة في مواجهة الإرهاب، وهو ما يتطلب أن تكون مرجعيتها القانونية تؤمن لها حرية العمل الشرعي والاستقلالية، ولكن هذا لا يعفيها من أن تكون منظمات تخضع للمراقبة والمحاسبة ويتعين عليها ممارسة أدوارها بشفافية، فالشرعية والحرية والاستقلالية هي عناصر أساسية وهامة لهذا النوع من المنظمات، والمساءلة والمحاسبة والشفافية باعتبارها مسؤولية أساسية تقع على عاتقها، وهي حقوق طبيعية للدولة في إطار سيادة القانون، وكذلك لابد من توفير البيئة المناسبة لعمل هذه المنظمات من خلال تفعيل

[٣١] أحمد أبو المجد ونادين عبد الله، دور المجتمع المدني في مواجهة الإرهاب، مرجع سابق (مرجع إلكتروني).

(ISSN: 2537 - 0758)

المواد الدستورية التي تنص أو تؤكد على مساواة جميع الأفراد والمؤسسات في الحقوق والواجبات.

الفرع الثاني
المردودات الإيجابية لدور المنظمات غير الحكومية فى مكافحة الإرهاب

إن وجود مؤسسات ومنظمات غير حكومية فاعلة إنما يسهم بشكل كبير في توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتعميق مستويات الديمقراطية وتعميق المشاركة المجتمعية على أسس قانونية ومشروعة، وهذا بحد ذاته دور مهم في عملية التنشئة التي تقوم بها هذه المؤسسات في بناء مجتمع واع سياسياً وديمقراطياً، إذ يمارس فيه كل فرد حقوقه وحرياته دون الاعتداء على الآخرين والكيان السياسي للدولة.

فالأصل أن هذه المؤسسات عبارة عن تنظيمات غير حكومية (أهلية) تملأ المجال العام بين الأسرة، والدولة، والسوق، وتنشأ بالإرادة الحرة الطوعية لأصحابها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مشاعر معينة ملتزمة بقيم التراضي والتسامح والإرادة السلمية ومستقلة عن السلطة السياسية (الحكومة)، وتقاس هذه التنظيمات بمدى استقلاليتها عن السلطة السياسية.

وقد تصدى البنك الدولي لتعريفها بأنها منظمات غير ربحية تنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية.

ومن أهم السمات التي تمتاز بها هذه المنظمات القدرة على التكيف، إذ إنها تمتلك القدرة القانونية والتنظيمية بشكل يمكّنها من التكيف مع المتغيرات في البيئة التي تعمل بها، كذلك الاستقلال بالرأي والقرار عن السلطة السياسية، وهي ليست تابعة لجهة حكومية ولا تكون خاضعة لغيرها من المنظمات والمؤسسات، ناهيك عن التجانس، حيث تعمل وفق منظومة متكاملة وبرامج مدروسة وبشكل توافقي، مما لا يؤدي إلى صراعات واختلافات داخل المؤسسة. ويطرح هذا الدور للمنظمات غير الحكومية أهمية إدراك رجال الأعمال لمسئولياتهم الاجتماعية بأن يساهموا في تقديم العون المادي الكفيل بزيادة فعالية أنشطة الجمعيات الأهلية، والنوادي، ومراكز الشباب[٣٢].

[٣٢] دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب، بحث منشور على المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي، مرجع سابق، (مرجع إلكتروني).

وعليه فإن المنظمات غير الحكومية متنوعة ومتعددة في أنواعها وأهدافها، **ومنها على سبيل المثال ما يأتي:**

- النقابات المهنية على مختلف أنواعها وقطاعاتها.
- النقابات العمالية.
- الحركات الاجتماعية.
- الجمعيات الأهلية والخيرية.
- الجمعيات التعاونية.
- النوادي الرياضية.
- النوادي الثقافية والاجتماعية.
- نوادي هيئات التدريس في الجامعات.
- نقابات المعلمين.
- المراكز الشبابية والاتحادات الطلابية.
- الغرف الصناعية والتجارية.
- جماعات رجال الأعمال.
- مراكز البحوث والدراسات.
- مراكز حقوق الإنسان.
- مراكز تنمية البيئة.
- مراكز حقوق المرأة، والطفولة.
- المراكز التنموية على اختلافها، وإلى غير ذلك من مؤسسات ومنظمات.

ويمكن النظر إلى هذه المنظمات والمؤسسات بأنها تعبير عن رسالة اجتماعية من خلال تأصيل القيم والأفكار والممارسات التطوعية والخيرية وحب البشرية والتعاضد المتبادل الهادف لبناء الأسس والبنى التحتية لمجتمع متحضر يقوم على مبادئ التطوعية والاستقلال الذاتي والمواطنة الفعالة والمشاركة القائمة على التوفيق بين المصالح الخاصة والمتباينة من أجل الصالح العام وقبول الاختلاف والتنوع؛ ما يقود إلى تجويد وتحسين رأس المال الاجتماعي باتجاه إعادة هيكلة البنى والبيئة الاجتماعية لصالح التعددية والعلنية والاعتدال والتسامح والتعامل السلمي.

وعليه فإن المنظمات غير الحكومية تلعب دوراً فاعلاً في عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وهي إحدى الوسائل الرئيسية في هذا المجال، ويمكن لنا إيجاز

(ISSN: 2537 - 0758)

مردودات الأدوار التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في مكافحة التطرف والغلو داخل المجتمع فيما يلي[٣٣]:

أولاً: تعزيز النظام والانضباط في ربوع المجتمع:

إذ إن هذه المنظمات ليست تطرفية أو موجهة، والأصل فيها الحياد السياسي والاجتماعي والحيادية في العمل والإجراءات المتعلقة بممارسة أدوارها، ومن ثم فهي تشكل أداة ضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض، ومن المعروف أن كل منظمة لها جملة من القواعد (النظام الداخلي) بخصوص الحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الفرد المنضوي تحت مظلتها كعضو فيها، وبعض المنظمات تلزم الأعضاء بالقواعد والأسس وأحياناً تكون شرطاً لقبولهم في العضوية.

ثانياً: تأصيل عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية:

حيث أن هذا الدور من أهم الأدوار التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية إذ تتحمل مسئولية غرس القيم والمبادئ بين الأفراد الأعضاء وغير الأعضاء من خلال النشاطات المختلفة التي تقوم بها، ناهيك عن تعميق القيم المثالية وتعزيز قيم الانتماء والولاء والتعاون والتضامن والقدرة على تحمل المسؤولية، وتتولى نقل هذه القيم لبقية أفراد المجتمع بوسائل متعددة، كما تسعى هذه المنظمات إلى تعزيز روح المبادرة بين الأفراد؛ ما يقود إلى طرح وابتكار مقترحات خلاقة تعزز بناء قدرات المجتمع بصورة كلية.

إضافة إلى قدرة هذه المؤسسات على احترام حرية الفرد والمجموعات، بحيث لا يتغول عليها أحد بسبب معتقده، أو مذهبه، وهذا معيار أساسي في تكوين المنظمات غير الحكومية، حيث تعمل على حماية الفرد ومعتقده وتمثل مظلة قانونية للجميع، وهي أيضاً حامية للآخر لا مكان فيها للعنصرية، والتطرف، والغلو، ولا مكان فيها للإقصاء والتهميش للآخرين، ويضاف إلى ذلك احترام حقوق الإنسان السياسية والمدنية قولاً وفعلاً من حيث دعم وتعزيز حقوق الفرد الأساسية والسياسية والثقافية والاقتصادية بغض النظر عن جنسه، أو عرقه، أو دينه، أو معتقده السياسي، أو مذهبه، فهي تلعب دوراً أساسياً في حماية الحريات العامة وحقوق المواطنين، وبالتالي لا مجال فيها للتطرف والغلو لأن من أهم أساسياتها هو معيار الاعتدال والتوازن، وتساهم أيضاً في عملية نشر الوعي والثقافة المتوازنة المعتدلة من أجل ضمان حريات وحقوق المواطنين وإعلاء

[٣٣] د. حنان يوسف، تشاركية وسائل الإعلام والمجتمع المدني في مكافحة الإرهاب رؤية إجرائية في ضوء مدخل تقاسم المعرفة، المنظمة العربية للحوار المجتمعي، ٢٠١٦م، ص ٣.

مبادئ المساواة وإرساء العدل في الواجبات، وهذا بحد ذاته يكفل للدولة والوطن مستويات عالية من الأمن والاستقرار.

المطلب الثاني

آليات المنظمات غير الحكومية نحو مكافحة الإرهاب في دولة الكويت

بعد تناول آليات المنظمات غير الحكومية في مكافحة الإرهاب بوجع عام، نسعى في مقامنا هذا إلى تتبع مسار نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية في الكويت، وصولاً إلى التعرف على آلياتها في مكافحة الإرهاب في دولة الكويت، **ونقسم هذا التناول إلى الفرعين التاليين:**

الفرع الأول: نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية في دولة الكويت.

الفرع الثاني: دور المنظمات غير الحكومية نحو مكافحة الإرهاب في دولة الكويت.

الفرع الأول

نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية في دولة الكويت

بدأت المنظمات غير الحكومية في الكويت منذ عشرينات القرن العشرين عندما تأسست أندية ثقافية واجتماعية، كما تم إنشاء مكتبة أهلية بالرغم من صغر القاعدة السكانية في البلاد وتدني مستويات التعليم، كما حدث تواصل بين الكويتيين والبلدان العربية، مثل العراق ومصر والبحرين حيث توافد الكويتيون من الشباب للدراسة في معاهد التعليم الثانوي والجامعي في هذه البلدان، كما تابع الكثير من الكويتيين المجلات والجرائد في هذه البلدان[٣٤]، كما أن عددا من المثقفين ورجال الدين في مصر والعراق والإحساء قدموا إلى الكويت لبث مواعظهم وتعاليمهم الدينية، وربما كان لهذا التلاقح الثقافي مزايا وكذلك مشكلات مثل وفود عدد من رجال الدين المتزمتين مما عزز من التحالفات المدنية لمقاومة هذه التوجهات المتزمتة[٣٥].

وتبنت مجموعة من التجار المطالبة بالإصلاح وتحسين أوضاع البلاد حيث قاموا بإنشاء المدرسة المباركية ومن بين ما جعلهم يطالبون بالإصلاح هو تعليمهم وثقافتهم واحتكاكهم بالحضارات والمجتمعات الإنسانية الأخرى، فقد سافروا إلى الهند وأفريقيا وبعض البلدان العربية للتجارة والعلم، وهذا الاحتكاك بالخارج خلق الشعور بالحاجة

---

[٣٤] محمد طرابيه، النهضة الثقافية في الوطن العربي في العصر الحديث وآثارها على أوضاع المنظمة، مكتبة، ابن تيمية للنشر: الرياض، ٢٠٠٥م، ص ١٠٢.

[٣٥] محمود واصف، تاريخ الكويت، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ١٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

للإصلاح في بلادهم وكانت هذه المطالبات ذات طابع إصلاحي لم تدعمها الحكومة حيث أن معظم المنظمات غير الحكومية بدأت بالظهور في بداية هذا القرن بمجهودات فردية وجماعية من مجموعة من التجار فقد تأسست الجمعية الخيرية عام ١٩٠٧م والنادي الديني عام ١٩٢٠م والمكتبة الأهلية عام ١٩٢٤م[٣٦].

وعلى الرغم من قلة ونقص المنظمات الثقافية والفكرية في الكويت مع بداية القرن العشرين إلا أن هناك عوامل ساعدت في تطور الحياة الثقافية والفكرية ومن هذه العوامل التطور الذي حدث للتعلم حيث تم افتتاح المدرسة المباركية عام ١٩١٢م، ثم بعد ذلك افتتاح المدرسة الأحمدية ١٩٢١م، وكانت هذه المدارس تعني بالتعليم الحديث، وقد ساعد هذا في ظهور الأندية الثقافية عندما نجح عدداً من الشباب في تأسيس النادي الأدبي وقدم هذا النادي عدداً من الأنشطة مثل المحاضرات والندوات وبعض النقاشات التي كان طابعها سياسياً حيث تأثر أعضاء النادي بالحركة السياسية وبعد أحد عشر عاماً على إغلاق النادي شهد المجتمع الكويتي أول حركة سياسية قادتها الكتلة الوطنية ونجحت في انتخاب أول مجلس تشريعي في يوليو ١٩٣٨م.

حيث ظهرت بعض المراكز الثقافية في فترة العشرينيات مثل النادي الأدبي عام ١٩٢٤م وظهرت أيضاً المكتبة الأهلية التي تأسست عام ١٩٢٣م حيث كانت نتاج ثقافي وفكري نتج عنه الحراك الثقافي في المجتمع الكويتي[٣٧].

وقد صدر قانون جمعيات النفع العام رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢م، وتعديلاته بشأن تنظيم نشاط جمعيات النفع العام والأندية الرياضية، والذي حدد مفهوم جمعيات النفع العام وطبيعتها القانونية وإجراءات شهرها واختصاصات مجالس إدارتها وضمانات تحقيق أهدافها في خدمة المجتمع... وقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية في نهاية عام (٢٠١٩م) عدد (١٣٩) جمعية يتحصل البعض منها على دعم من الدولة في صور إعانات مالية سنوية وصيانة لمبانيها وأثاثها وتحمل تكاليف مشاركتها في المؤتمرات الداخلية والخارجية وتنظم جمع المال للمنفعة العامة لتقديم العون والمساعدة للمتضررين من أعمال الخير التي تضطلع بها الجمعيات الأهلية الكويتية داخلها وخارجها[٣٨].

---

[٣٦] حامد عيسى، الكويت والمجتمع المدني، رابطة الاجتماعيين، الكويت، ١٩٩٧م، ص ٢٦.

[٣٧] فلاح مديرس، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت، ٢٠٠٠م، ص ١٩.

[٣٨] إحصائيات رابطة الاجتماعيين الكويتية، مجلة الاجتماعيون، الكويت، ٢٠٠٧م.

وهذا حسب ما أوضحته الأستاذة/ منيرة الكندري مديرة جمعيات النفع العام بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت في اللقاء الذي أجرى معها يوم الأحد الموافق ٢٠١٩/٥/٥ والتي أفادت بأن العمل في الإدارة منقسم إلى جمعيات أهلية وجمعيات خيرية حيث تتكون الجمعيات الأهلية إلى (١٣٩) جمعية موزعة **على النحو التالي:**

- الجمعيات المهنية وتتكون من (٢٩) جمعية مهنية.
- الجمعيات الثقافية والاجتماعية وتتكون من (٤٥) جمعية.
- جمعيات مختصة بشئون المرأة وعددها (٥) جمعيات.
- الجمعيات المختصة بشئون المرآة وعددها (٥) جمعيات.
- الجمعيات المختصة بشئون الأسرة وتتكون من (٤) جمعيات.
- الجمعيات المختصة بشئون الطفل وعددها (٢) جمعية.
- الجمعيات المختصة بذوي الإعاقة وعددها (١٥) جمعية.
- الجمعيات المختصة بحقوق الإنسان وعددها (٢) جمعية.

حيث أن القانون الأساسي الذي ينظم عمل تلك الجمعيات الأهلية القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والذي تناول في محتواه ما يلي: (إنشاء الجمعية– مجلس الإدارة– الجمعيات العمومية– مالية الجمعية– حل الجمعية أو النادي)[٣٩].

---

[٣٩] راجع القوانين الصادرة بشأن تعديل القانون رقم: (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم أعمال الجمعيات الأهلية، **وهي:**

– القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام.

– القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض مواد القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام.

– القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام.

– قرار مجلس الوزراء رقم (٨٦٧) لسنة ٢٠٠١ بشأن تنظيم جمعيات النفع.

– قرار مجلس الوزراء رقم (٨٣٦) لسنة ٢٠٠٤ بشان أسس وضوابط إشهار جمعيات النفع العام.

– قرار رقم (١) بتاريخ ١٩٦٢/٨/٢١ بما يجب أن تقوم به جمعيات النفع العام والأندية القائمة.

– القرار رقم (٢) بتاريخ ١٩٦٢/٨/٢٦ في شأن إشهار وتسجيل الجمعية ذات النفع العام أو النادي.

(ISSN: 2537 - 0758)

ويرى الباحث بأن تلك التطورات التشريعية والتنظيمية مكنت هذه المنظمات من تعزيز مكانتها في المجتمع وتؤهلها للقيام بأنشطة عديدة ساهمت في تأصيل المشاركة المجتمعية في مختلف مجالات العمل العام. كما أن تقديم الدولة الدعم المالي لهذه المنظمات غير الحكومية وتوفير المقار المناسبة لها عزز من أدوارها، وهناك عاملين رئيسيين أسهما في نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية في دولة الكويت وهما:

- السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الكويت والتي تمثلت في الانفتاح الاقتصادي، وتخلي الدولة عن جزء كبير من الدور المحوري الذي كانت تشغله اقتصادياً واجتماعياً.
- الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج الانفتاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم. وبالفعل اتجهت هذه المؤسسات إلى التعامل بشكل مباشر غير الحكومة بغية الفجوة التي تركتها.

وعليه فإن دولة الكويت سعت إلى المشاركة الفعالة من خلال القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ ففي شأن الأندية وجمعيات النفع العام الذي تناول: (إنشاء الجمعة والنادي– مجلس الإدارة– الجمعية العمومية– مالية الجمعية أو النادي– حل الجمعية أو النادي).

أهداف المنظمات غير الحكومية:

بما أن جمعيات النفع العام والمنظمات غير الحكومية في دولة الكويت متنوعة التنصيف والأنشطة ما بين الجمعيات الاجتماعية والجمعيات المهنية والجمعيات المهنية

– القرار رقم (٦١) لسنة ٢٠٠٥ بشأن النظام الأساسي النموذجي لجمعيات النفع العام الذي تناول في محتواه الآتي:

– الباب الأول تكوين الجمعية وأهدافها.

– الباب الثاني عضوية الجمعية.

– الباب الثالث مالية الجمعية.

– الباب الرابع الجمعيات العمومية.

– الباب الخامس مجلس الإدارة.

– القرار رقم (٧٣/أ) لسنة ٢٠١٠.

– القرار رقم (٤١٤) لسنة ٢٠١١.

والجمعيات الدينية والجمعيات الفنية هذا أدى بدوره إلى اختلاف أهداف هذه الجمعيات باختلاف الخدمات التي تقدمها:

مجتمعات النفع العام هي مؤسسات اجتماعية وثقافية هدفها المصلحة العامة ومن أهدافها:

١- تقديم أوجه الرعاية الاجتماعية للأفراد والجماعات المحتاجة في المجتمع.
٢- القيام بالدراسات ذات العلاقة بمشاكل المجتمع المحلي.
٣- تشجيع البحوث ذات العلاقة بخدمة المجتمع[٤٠].

الجمعيات الاجتماعية والثقافية تهدف إلى ما يلي:

١- نشر الوعي الثقافي والاجتماعي بين المواطنين.
٢- إجراء البحوث الاجتماعية حول المشكلات الاجتماعية.
٣- رعاية الطفولة والأمومة وحل المشكلات الأسرية.
٤- التوعية الثقافية للمرأة والعاملة.
٥- تقديم الرعاية الصحية والتعليمة للفئات الخاصة [٤١].

الجمعيات الدينية والخيرية تهدف:

١- المساعدات المالية للأسر المحتاجة.
٢- تشجيع أعمال البر والخير والحث على الأخلاق الفاضلة.
٣- جمع الزكاة وحرفها في الوجوه المشروعة.
٤- نشر الدراسات والبحوث الإسلامية التي تبرز دور التراث الإسلامي في الحضارة الإنسانية.
٥- تعليم ودراسة القرآن الكريمة والسنة النبوية.

الجمعيات الفنية تهدف إلى:

١- تنمية المواهب الفنية وصقل المهارات.
٢- دعم الحركة المسرحية وتطويرها.
٣- نشر الثقافة الفنية بين الموظفين.

---

[٤٠] تميمي عامر، المجتمع المدني والتنمية، موقع مجلة الكويت متاح على الموقع التالي: www.Kuwaitmag.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١/١٢م، ٢٠١٤م.

[٤١] دلال فيصل زبن، تأملات في واقع المجتمع العربي، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، ٢٠١٤م، ص٢١.

(ISSN: 2537 - 0758)

٤- رعاية الفنانين الكويتيين ورفع مستواهم.
٥- تشجيع ورعاية المواهب السياسية.

الجمعيات المهنية تهدف إلى:

١- تطوير مزاولة المهنة للأعضاء.
٢- تقديم الرعاية والخدمات للأعضاء.
٣- الدفاع عن حقوق المهنة ومساع الأعضاء.
٤- توثيق الروابط بين الجمعيات المختلفة.
٥- إقامة الندوات والحلقات الثقافية في مجالات تهم المجتمع[٤٢].

الفرع الثاني

دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الإرهاب في دولة الكويت

نشأ الإرهاب في منطقة الخليج العربية مستندًا على الغلو والفكر التكفيري، وإساءة استخدام مفهوم الجهاد، ويسعى إلى إشاعة الرعب وتقويض الأمن، وإضعاف سلطة الدولة، ولقد كان الغلو في الدين والتطرف في تفسير المعتقدات والأحكام الشرعية، والابتعاد عن الوسطية التي جاءت بها شريعة السماء في الفكر والاعتقاد والسلوك، إلى جانب تداعيات الحرب في أفغانستان، وعدم إعادة تأهيل العناصر العائدة منها، وعدم استيعابهم ودمجهم في الحياة الاجتماعية، وممارسة التعصب بكل أشكاله وأنواعه والعدوان والظلم والكراهية والاستكبار، وتفاقم الأمية والفقر، وغياب الحريات والعدالة والمساواة، هي عوامل ساعدت على تنامي الفكر التكفيري ورواجه في المنطقة، ونشوء ظاهرة الإرهاب، فالإرهاب لا يمثل ظاهرة جديدة فهو قديم قدم البشرية ولا ينطوى على قيمة أو غاية فى ذاته، وهو بغض النظر عمن يستخدموه شكل من أشكال العنف لا يقصد به الضرر الواقع ذاته فقط، وإنما ترويع البيئة المحيطة من احتمال تكرار هذا الضرر مرة أخرى، فهو أسلوب من أساليب استخدام العنف واستخدمته قوى وجماعات شديدة الاختلاف والتباين، فهو لم يعد ظاهرة هامشية وليس ظاهرة عابرة وإنما هو نقلة نوعية وجوهرية فى بنية النظام الدولي، ولا يمكن تصور أن القضاء على هذا الجيل من الإرهاب سيتم بمقتضاه القضاء عليه تمامًا ومنعه، فالإرهاب أكثر أصالة من ذلك ولا

[٤٢] عبد الرءوف جرداوي، واقع مؤسسات العمل الاجتماعي بالكويت، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٣٤.

يمكن القضاء عليه إلا بمعالجة العيوب الهيكلية فى النظام الذى ينتجه فإزالة أسباب الإرهاب لا تقل أهمية إن لم تزد عن إزالة الإرهابيين والتنظيمات الإرهابية.

ويتسم الإرهاب بخصائص متميزة ومختلفة عن إرهاب العقود السابقة من حيث التنظيم والتسليح والأهداف، فمن حيث التنظيم تتسم جماعات الإرهاب الجديد بغلبة النمو العابر للجنسيات، حيث تضم أفرادًا ينتمون إلى جنسيات مختلفة، ولا تجمعها قضايا قومية ولكن تجمعها أيديولوجية دينية أو سياسية محددة كما تنتقل هذه الجماعات من مكان إلى آخر مما يجعل من الصعب متابعتها أو تعقبها أو إستهدافها، كما يتسم بتنوع أسلحته وأدواته وأساليبه وضآلة تكاليفه وعظم تأثيره وعلى النحو الآخر تعد مكافحته والحرب عليه من قبل الدول أكثر تكاليفًا.

أما من حيث الهدف فإن الإرهاب الجديد يركز على إيقاع أكبر عدد من الخسائر ماديًا وبشريًا، وليس فقط مجرد لفت النظر إلى المطالب السياسية والعقائدية على غرار إرهاب السبعينات والثمانينات، اضافة وكانت هناك العديد من الدول المتضررة من هذا الشكل الإرهابى الجديد ولم تكن العمليات الإرهابية موجهة فقط ضد الأهداف الوطنية داخل الدولة المتضررة وإنما كان يتم تنفيذها فى الخارج.

وأخيرًا فإن الإرهاب بشكله الجديد أصبح قادرًا على إستخدام منظومات تسليحية أكثر تطورًا وتعقيدًا بما فى ذلك أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية والنووية والإشعاعية .ولم يعد الإرهاب ظاهرة هامشية عابرة، وإنما هو نقلة نوعية وجوهرية في بنية النظام الدولي، ولا يمكن تصور أن القضاء على هذا الجيل من الإرهاب سيتم بمقتضاه القضاء عليه تمامًا ومنعه، فالإرهاب أكثر أصالة من ذلك، فهو يرتبط ببنية النظام، ولا يمكن القضاء عليه إلا بمعالجة العيوب الهيكلية في النظام الذي ينتجه؛ فإزالة أسباب الإرهاب لا تقل أهمية إن لم تزد عن إزالة الإرهابيين والتنظيمات الإرهابية[٤٣].

والمعالجة الأمنية لظاهرة التطرف والإرهاب قد تؤدي إلى أن يخبو وهجهما، ولكنها لن تفلح في استئصال شأفتهما ما لم تكن مصحوبة بنشاط فكري وتعليمي وإعلامي يؤدي إلى إشاعة قيم التسامح والحوار والتعددية، والقبول بالآخر في المجتمع، وتعزيزها وترسيخها، ويساعد على تطوير النظم التعليمية والإعلامية، وتصحيح المفاهيم الخاطئة

[٤٣] عميد د. عبد الرحمن خلف العنزي، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف والإرهاب، الكويت، ٢٠٠٩، ص ٤.

(ISSN: 2537 - 0758)

عن الدين الإسلامي الحنيف، وفيما يلي نتناول دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة التطرف والإرهاب بدولة الكويت **وذلك من خلال عدة محاور كما يلي:**

المحور الأول: واقع التطرف والإرهاب في دولة الكويت.

المحور الثاني: طبيعة المجتمع في دولة الكويت.

المحور الثالث: متطلبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية فى مكافحة الإرهاب بدولة الكويت.

المحور الأول: واقع التطرف والإرهاب في دولة الكويت:

تطور الفكر المتطرف في دولة الكويت من حقبة لأخرى ففي ستينات القرن الماضي، عندما كانت الغلبة للتيارات القومية والليبرالية، شهد المجتمع الكويتي غلوًا وتطرفًا في هذا النوع من الفكر، صاحبه –في بعض الأحيان– عنف غير قانوني، ومحاولات مستمرة لفرض هذا الفكر على المجتمع، باستخدام وسائل وأدوات متعددة مع محاولة استئصال، الفكر المعارض.

وفي الثمانينات حدثت أعمال تفجيرات متعددة في أنحاء متفرقة من البلاد من بينها محاولة اغتيال حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ / جابر الأحمد الجابر الصباح، وحوادث تفجير مصافي البترول والمقاهي الشعبية وغيرها، ويمكن القول بأن معظم حالات التطرف والعمليات المغايرة والمناهضة للمجتمع الكويت في خلال هذه الفترة كانت مستوردة من الخارج بالدرجة الأولى وليست نابعة من صميم هذا المجتمع، وإنما جاءت كردود أفعال تأثراً بالمحيط الإقليمي لدولة الكويت، وناقلة لبذور التطرف في عقول الشباب الكويتي.

وفي تسعينات القرن الماضي، بعد أن تحققت الغلبة للفكر السياسي ذي الأصول الدينية السلفية، مارس ذات الأدوار السابقة بعد أن تكون له رصيد من الفكر الأيدلوجي ذي الطبيعة غير السلمية، كما تكونت لديه كتائب من المقاتلين المدربين تدريبًا جيدًا في أفغانستان، ومعبئين تعبئة دينية متشددة، بثقة لا نهاية لها في صدق إيمانهم وأن الجنة تقع– تمامًا– في نهاية طريقهم، وثقة لا تقل عنها بكفر أو التشكك في صدق إيمان من عداهم، واليقين بأن الآخرين على باطل سيؤدي بهم إلى الجحيم[٤٤].

---

[٤٤] الهيئة الاستشارية للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، مرئيات بشأن ظاهرة الإرهاب، ٢٠٠٥، على العنوان الإلكتروني:

http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish

وقد شهدت دولة الكويت تحولاً نوعياً يتعلق بطبيعة العمليات الإرهابية، حيث تغير أسلوب الاعتداءات الإرهابية من أسلوب التفجيرات خلال حقبتي الثمانينيات والتسعينيات إلى تنفيذ اعتداءات مسلحة على مختلف منتسبي الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية الكويتية، وكذا تنفيذ هجمات مسلحة على القوات الأجنبية المرابطة على أرض دولة الكويت، سواء بالاعتداء على هذه القوات في مقرات معسكراتها أو في أماكن أخرى بالبلاد، وقد وقعت هذه الحوادث خلال الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٥ عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠١١، ويمكن تصنيف الحوادث والاعتداءات الإرهابية التي شهدتها دولة الكويت خلال هذه الفترة إلى نوعين من الاعتداءات والحوادث وذلك على النحو التالي[٤٥]:

أولا: اعتداءات تستهدف القوات الأجنبية:

حيث تحول العمل العسكري لشبكة تنظيم القاعدة إلى دول الخليج العربية، بالإضافة إلى دعوة العائدين من أفغانستان لدور جهادي موجه ضد الأجانب بصفة خاصة وخروجهم من شبه الجزيرة العربية وهم الذين ذهبوا بعقيدة، ورجعوا بعقيدة أخرى؛ عقيدة تحض على عدم السمع والطاعة، وانتقاد العلماء، والتحزب، والاعتداد بالرأي، وادعاء العلم والمعرفة، فالإرهاب هو بديل للحوار أو على الأقل رد فعل للنتائج السلبية المترتبة عليه، وأدى ذلك إلى ظهور جيل جديد من الشباب تأثروا بهذا الفكر، مما ساعد على زيادة وتنامي ظاهرة التطرف.

هذا بالإضافة إلى تعرض المسلمون والعرب لحملة من التشهير وأنهم يعتبرون من الإرهابيين ومن المهددين لسلام العالم وأمنه عقب أحداث ١١ سبتمبر، مما جعل من اضطهاد المسلمين في العديد من أنحاء العالم أحد أهم الأسباب المؤدية للعمليات الإرهابية بالإضافة إلى عدم تسوية النزاع العربي الإسرائيلي واتباع سياسات غير عادلة من قبل الأمريكان، كالأخذ بمعيارين أو سياسة اللغة المزدوجة، بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان حماية لنظام معين، مع أن الشعور بالإحباط يمكن أن يولد العنف الذي يعتقد مرتكبو العمليات الإرهابية مشروعيته.

---

[٤٥] لمزيد من التفصيل حول أبرز العمليات الإرهابية في الكويت خلال الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٥، راجع: مركز "القبس" للمعلومات والدراسات على العنوان الإلكتروني:
http://www.alqabas.com.kw/news_details.php?id

(ISSN: 2537 - 0758)

وقد كشفت تحقيقات جهاز الأمن الكويتي عن أن مرتكبي هذه الحوادث ينتمون إلى جماعات إسلامية كويتية متطرفة، وأن هناك أعدادًا من الأفراد ينتمون إلى جماعات وتيارات متطرفة سواء ليبرالية أو إسلامية أو مذهبية ارتبط اسمهم بممارسة التطرف الفكري اللفظي جهارًا والتعصب لرأيهم وعدم قبول رأي الطرف الآخر والتهجم على الوضع المحلي بصورة خرجت عن نطاق النقد البناء أو حدود حرية التعبير كل حسب انتماءاته الفكرية والطائفية والفئوية حيث تعمل الجماعات الإسلامية ذات التطرف الفكري على[٤٦]:

١- تشويه قيادات التنظيمات الإسلامية المعتدلة في الساحة المحلية.
٢- توزيع المنشورات المناهضة للحكومة.
٣- نشر فكرهم بين صفوف الشباب.
٤- عقد دورات تثقيفية وتوعوية لعناصرهم.
٥- استغلال الوسائل التكنولوجية الحديثة" الإنترنت "لأهدافهم.
٦- الدعوة لطرد القوات الأجنبية المتواجدة في الأراضي الإسلامية والدعوة للجهاد ضدها.
٧- العمل على إيجاد موطئ قدم في مساجد الدولة لإلقاء الخطب لبث أفكارهم.
٨- تكفير المجتمع.

وقد تطور أسلوب التغرير بالنشء إلى درجة تجنيده للقيام بعمليات انتحارية ضد القوات الأجنبية المتواجدة في بعض دول الخليج أو في العراق، ففي دولة الكويت على سبيل المثال، عرضت على المحاكم عام ٢٠٠٤ م قضية معروفة باسم "قضية تجنيد الأحداث" ضد بعض الأفراد المتطرفين دينيا والذين استطاعوا أن يجندوا بعض صغار السن بالذهاب إلى العراق ومقاتلة القوات الأمريكية فيه باسم "الاستشهاد والجهاد".

ومن ثم فإن غالبية صغار السن الذين أدينوا بعمليات اعتداء في الكويت والسعودية خضعوا لعمليات تضليل فكري وغسيل مخ وتوجيه طاقة التدمير لديهم ضد النظام، على أساس أن ذلك أحد صور الجهاد في سبيل الله.

---

[٤٦] عميد د. عبد الرحمن خلف العنزي، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف والإرهاب، مرجع سابق، ص ١٢.

ويبدأ التضليل والتغرير بالشباب واستغلالهم من قبل بعض الجماعات المنحرفة لتحويلهم إلى أدوات تستخدم ضد المجتمع عبر المراحل التالية[٤٧]:

أ – مرحلة اصطياد الضحية عن طريق شخص مدرب لهذا العمل.

ب– مرحلة الحصار النفسي والاجتماعي على الضحية من خلال ملاحقته في الزمان والمكان بالأفراد الذين يقومون بدور العزل حيث يمنعونه من التعامل مع الآخرين غيرهم.

ج– مرحلة التأثير من خلال نقاط الضعف التي تتنوع مع الشخص (فقر شديد، تعليم منخفض، اضطراب نفسي).

د – مرحلة غسيل المخ وزراعة الأفكار التخريبية داخلهم وذلك من خلال عوامل ضغوط الجماعة على الفرد حيث يتم إقناعه قسريًا بمجموعة من الأفكار المدمرة التي يتوجه بها الأفراد داخل المجتمع.

هـ– مرحلة التوجيه للتورط في العمليات الانحرافية والإرهابية، وفي تلك المرحلة يكون الفرد قد تشبع فكريًا واجتماعيًا وتوحد كليًا مع تلك الجماعة التي أصبح يعتمد عليها اعتمادًا كليًا في حياته النفسية والاجتماعية، بحيث يصعب عليه أن يرفض أي طلب يطلب منه، وهؤلاء بالفعل يمثلون الأدوات الحقيقية للإرهاب ويعملون دائمًا تحت إمرة قيادتهم[٤٨].

ثانيا: اعتداءات تستهدف رجال الأمن:

سعت الجماعات المتطرفة وأصحاب الفكر المتطرف إلى اغتيال رجال الأمن أثناء محاولات رجال الأمن مداهمة أوكار هؤلاء المتطرفين الإرهابيين والمطلوبين للعدالة.

ويتبين مما سبق أن العمليات التي قام بها الإرهابيون عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م تصاعدت وتزايدت بصورة كبيرة في الكويت، ولم يفصل بين الاعتداء والآخر فاصل زمني واسع عكس الاعتداءات الإرهابية التي حدثت في الكويت

---

[٤٧] د. مراد بن علي زريقات، مراحل تشكيل الخلايا الجهادية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، على موقع المركز العربي للدراسات، مكافحة الإرهاب والاستخبارات، بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١٦، بعنوان: https://www.europarabct.com، أخر زيارة للموقع بتاريخ ١٠ يناير ٢٠٢٠م.

[٤٨] د. بدر عبد اللطيف عبد الرحمن الياقوت، تقييم المخاطر الناتجة عن عودة الإرهابيين من مناطق الصراع، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والشرطية، كلية الشرطة، جمهورية مصر العربية، العدد الثالث عشر مارس ٢٠١٩، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٢٩٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين حتى إنه كان يصعب القول بأن أعمال العنف الإرهابي تمثل ظاهرة، بل كان تصنيفها كأعمال وجرائم إرهابية يعتبر من قبيل التجاوز، وينطوي على قدر من المبالغة، فهي مجرد حوادث إجرامية فردية.

وتكشف النظرة الموضوعية للاشتباكات التي حدثت بين قوات الأمن الكويتية وبعض العناصر المسلحة عن مجموعة من السمات التي تشير في مجملها إلى أن تلك العناصر أهدافها متعددة لاسيما وأنها تحمل فكراً متطرّفا وتكفيرياً، ولها صلات مع جماعات الإرهاب في الدول المجاورة مثل: العراق والسعودية.

ويعطي حادث حولي، ومن بعده حادث أم الهيمان، الدليل على أن ما حدث لم يكن محصوراً في عناصر فردية، فالكيفية التي تم بها ذلك الحادث والأسلوب الذي اتبعه الجناة في الهرب يشيران إلى أن هناك تنظيم إرهابي مستعد للتضحية بأحد أفراده من أجل حماية التنظيم وتوفير الأمن لعناصره.

ويلاحظ أن التنظيم يعد حديثا ومازال محدود القوة؛ فعدد عناصره حسبما كشفت التحقيقات الأمنية يبلغ ٥١ عنصراً يمثلون العقول المنظمة لجمع المال وجذب المتطوعين وعناصر جديدة بل وتجنيد عناصر للعمل خارج البلاد، ومن بينهم ثلاثة على الأقل من المتورطين في قضية تجنيد الشباب للقتال في الفلوجة في العراق والتي أثيرت في نوفمبر عام ٢٠٠٤.

وقد كشفت التحقيقات أن التنظيم كان يهدف إلى تنفيذ عمليات كبيرة، حيث تم ضبط ٣٤٩ قنبلة يدوية و٣٤٩ صاعًقا كانت مدفونة بجوار سور حديقة مهجورة في منطقة الصباحية، كذلك تم اكتشاف كميات كبيرة من المتفجرات والأسلحة والذخيرة والأسلاك الكهربائية وتوصيلات لصنع قنابل وبراميل سريعة الاشتعال ورشاشات وأدوات عسكرية أخرى.

وكشف وزير الداخلية الكويتي أن العناصر المسلحة قامت بإعداد وترتيب خطط لشن هجمات إرهابية كبيرة على بعض المواقع الحساسة في الكويت والتي أحبطتها مداهمة منطقة أم الهيمان،كما اعترف المتهمون أنهم اختاروا منطقة أم الهيمان لأنها أقرب منطقة إلى الرصيف البحري الكويتي الذي يعتبر جزءًا من القاعدة البحرية الكويتية في منطقة بنيدر والأقرب لمعسكر عريفجان الذي يضم قوات أمريكية وكويتية.

وكشفت التحقيقات التي أجريت مع المتهمين الذين تم إلقاء القبض عليهم عن أن العناصر المسلحة لها صلات مع جماعات الإرهاب في العراق والسعودية وهو ما يشير إلى أن هناك محاولات من قبل الجماعات الخارجية للتسلل إلى الكويت بهدف زعزعة

حالة الاستقرار فيها بدءًا من استهداف القوات الأمريكية وصولاً إلى استهداف الكويت ونظام الحكم فيها وذلك على غرار ما حدث في العراق والسعودية[٤٩].

كما تبين أن من بين المقبوض عليهم في عام ٢٠٠٥ أشخاصاً سعوديين فقد أعلن وزير الداخلية الكويتي آنذاك القبض على عناصر سعوديين، كما قتل سعودي خلال أحداث أم الهيمان، وكشفت التحقيقات أن المتهمين يشكلون خلية تباينت المصادر حول اسمها سواء كانت المطلاع أو أسود الجزيرة تتبع تنظيم كتائب الحرمين في السعودية وأن أمير هذه الجماعة هو عامر خليف.

ويؤكد وجود عناصر سعودية سواء بين المتهمين أو القتلى أن دول مجلس التعاون الخليجي كلها مستهدفة وأن هناك قوى خارجية تعمل على زعزعة النظم الخليجية، وأن ما حدث في السعودية تحاول تلك القوى تكراره في الكويت باعتبار أن هاتين الدولتين هما من أكبر دول الخليج الست وأن زعزعة وتهديد استقرارهما يفتح الطريق أمام بقية دول مجلس التعاون الخليجي.

كذلك فإن الخلية التي تم الكشف عنها يرتبط عناصرها بعلاقات مع جماعات الإرهاب في العراق، فقد أسفرت التحقيقات في حادث حولي عن اعتراف أحد المشتبه بهم بامتلاكه إيصالات وفواتير وتحويلات مالية تمت إلى العراق عبر الأردن، وهو ما يعزز الشكوك من وجود علاقات مشبوهة بين المطلوبين في الكويت وجماعة أبو مصعب الزرقاوي في العراق لاسيما وأن من بين هؤلاء المطلوبين من كان يعمل على تجنيد شباب كويتي للذهاب إلى الفلوجة كما كشفت التحقيقات أيضاً أن الخلية تعمل على إرسال العناصر التي تجندها للعمل في العراق عبر طريق يشمل المرور بسوريا قبل دخول الأراضي العراقية.

وكشفت المداهمات والتحقيقات عن أن العناصر المسلحة تحمل فكراً تكفيرياً متطرفًا، وإذا كان هذا الفكر لم ينتشر بعد على نطاق كبير بحيث يصبح ظاهرة في المجتمع الكويتي إلا أن هناك بذور لهذا الفكر وهو ما بدا واضحاً من بعض المؤشرات التي ظهرت مع بدء المداهمات الأمنية والتحقيقات مع المتهمين والمشتبه فيهم، ومن مؤشرات هذا الفكر ما تراه هذه العناصر من أن ضرب الغرب عموماً والأمريكيين خصوصاً يشكل هدفًا مهماً لهم، وأن وقوف رجال الأمن والشرطة في طريق تحقيق ذلك الهدف يجعل من

[٤٩] عميد د. عبد الرحمن خلف العنزي، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف والإرهاب، مرجع سابق، ص ١٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

قتالهم أمراً مباح شرعاً، وإن تواجد أبرياء في مكان الاشتباك أو الهجوم وماتوا من جراء ذلك فهذا قدرهم وسوف يدخلون الجنة لأنهم ماتوا شهداء[٥٠].

كذلك يشهد الواقع الكويتي وجود تطرف فكري على اختلاف أنواعه وأخطر أنواع هذا التطرف، حسب رؤية جهاز الأمن التطرف الفكري اللفظي بسبب اختلاف الرؤى والتوجهات وما يصاحب ذلك من تدافع بين التيارات في غياب كامل لآداب الحوار، وأصوله، وأخطرها– كذلك– التطرف الفكري العقائدي الذي يسمح باستخدام العنف الذي يستند لاجتهادات شرعية، يعوزها العمق في فهم الشريعة الإسلامية الغراء، وممارسة اتباع هذا الفكر لبعض الحوادث التي تستند إلى الجهاد وتطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حسب تصوراتهم.

والمتتبع لظاهرة التطرف والعنف الإرهابي في المجتمع الكويتي بصفة خاصة والخليجي بصفة عامة يلاحظ قدرة التنظيمات المتطرفة والإرهابية على التضليل والخداع من خلال استعمال اللغة الانفعالية في التأثير والتغيير في الآخرين، وحرصه على خلق الاقتناع في النفوس أكثر من حرصه على تشجيع التفكير الواضح.

كما يتسم الفكر المتطرف بقدرته على قلب المفاهيم وتشويه الحقائق وطمسها، وتقديم أدلة وبراهين غير كافية أو مناقضة للواقع، واستعمال الكلمات بمعان مبهمة وغير محددة، أو بمعان متقلبة ومختلفة وتشويه الحقائق لدى الفكر المتطرف تكمن في الرفض القاطع للحقائق والأدلة عن طريق التحريف والتشويه والتسفيه والقدرة على خلق الأكاذيب، إضافة إلى تكذيب الآخرين وعدم الثقة فيهم، والميل إلى التحريض والتآمر عليهم عن طريق إخفاء الحقائق والتشكيك فيها والميل إلى الخلاف والصراع التناقض الفكري– السلوكي وأحادية العقلية (عقلية البعد الواحد) وأحادية الرؤية، حيث تشكل الخصائص المعرفية والمزاجية سلوكا متسقا يتعارض مع قبول التنوع ويرفض البدائل ويتجنب الجديد ويتحرك وفق مسارات صارمة ويعزل صاحب هذه العقلية نفسه عن مجتمعه ويكرس نفسه لأهداف ضيقة ومحددة. وتتوافق هذه الخاصية مع خصائص الفكر المتطرف من حيث إنه لا يبحث عن أساليب تفكير جديدة، ولا يتوقف عند تنوع الاختيارات المتاحة، كما أن الفكر المتطرف يتناقض مع ثراء الحياة الإنسانية بما تتضمنه من تنوع وعمق وتفاعل[٥١].

---

[٥٠] المرجع السابق، ص ١٧.

[٥١] د. محمد المتولي، التخطيط الاستراتيجي في مكافحة جرائم الإرهاب الدولي دراسة مقارنة، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٦.

كذلك يتسم الفكر المتطرف بالنزعة العدائية والانتقامية، حيث يؤمن المتطرف بأن لا سبيل إلى توصيل رسالته وإثبات وجوده إلا من خلال العنف، وقد يبدأ الفكر المتطرف بمفاهيم براقة مقبولة ولكنه سرعان ما ينحرف ويتبنى مسالك شريرة مدمرة للفرد والمجتمع.

ولاشك، أن كل تلك الأعمال التي تظهر، لها جذور فكرية غائرة في عقول الشباب، ومن ثم تصدى الشباب للعمل على تحقيق أهداف تلك الأفكار المغايرة للمجتمع الكويتي، والمصادمة للقيم الأصيلة التي تعارف عليها منذ نشأته، والمتتبع لتلك التيارات الفكرية يجد أن المنشأ خارجي، ولكن التبني محلي، ومن هنا تأتي الخطورة في تلقي تلك الأفكار وتحويلها إلى قضايا كويتية، وليس للكويت بها أدنى صلة، ولكن فرض هذه التيارات لتلك القضايا يجعل التصدي لها أمرًا في غاية الأهمية قبل استفحالها وفقدان السيطرة عليها، وهذا العمل – وفقًا للرؤية السابقة – ليست وظيفة الأجهزة الأمنية بالدرجة الأولي وإنما وظيفة المؤسسات الاجتماعية والتربوية والنفسية والمنظمات غير الحكومية ومعالجة الجذور قبل تحويلها إلى بؤرة مدمرة للمجتمع الكويتي، ومقابلة الفكر بالفكر والحجة بالحجة حتى نستطيع التعامل مع تلك التيارات بما يتناسب معها، فليس العنف المضاد هو الوسيلة الفعالة للتصدي لتلك التيارات الفكرية وإنما العنف يكون في مواجهة العنف، وعندما يصل مستوى فرض هذه الأفكار بالقوة، فلا بد أن تواجه بالقوة، فالأجهزة الأمنية ليست خط الدفاع الأول وإنما آخر الدواء الكي؛ كي يوجد مجتمعًا آمنًا يقوم على أمنه كل مؤسساته، فالأمن مسئولية الجميع.

المحور الثاني: طبيعة المجتمع في دولة الكويت:

المنظمات غير الحكومية هي مجموعة من التنظيمات الحرة التطوعية، التي تتواجد إراديًا في الدولة، لتحقيق مصالح أعضائها، أو بعض فئات في المجتمع، أو الصالح العام الذي يحقق ما يعرف بالمنفعة وهذه التنظيمات تلتزم بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والحوار الجماعي والإدارة السلمية للاختلافات.

وقد تزايد الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية في دولة الكويت وأصبح الحديث عنها حاضراً في مختلف الفعاليات مع بداية التسعينات من القرن العشرين، وتزايد الاهتمام الشعبي بها من خلال النظر إليها كقنوات واليات تعمل على تمكين الأفراد والجماعات وإبراز نشاطاتهم في المجال العام باستقلالية عن مؤسسات الحكومة، ومن هنا اتسعت دائرة النشطاء في المجتمع من حيث الحجم الكمي ومن حيث الأنشطة والمساهمات التي يعملون بها، وتعد أول المكونات الرئيسية للمنظمات غير الحكومية، هي الجمعيات

(ISSN: 2537 - 0758)

الأهلية، أو المنظمات الأهلية، وإن تحليل توجهات ومجالات اهتمام المنظمات الأهلية، يكشف عن تواجد ثلاثة أجيال من هذه المنظمات تعمل بشكل متواز هي[٥٢]:

الجيل الأول: منظمات العمل الخيري، والتي تعتمد على علاقة مباشرة بين المانح والمتلقي، وتنطلق بالأساس من الوازع الديني، هي إذن آلية للتكافل الاجتماعي، وليست آلية للإصلاح أو التغيير الاجتماعي.

الجيل الثاني: جيل العمل الرعائي والخدمي، وهي منظمات تقدم أشكالاً من الرعاية الاجتماعية لبعض فئات المجتمع الضعيفة أو المهمشة، ومنظمات أخرى تقدم خدمات أغلبها خدمات صحية وتعليمية وهي تسد ثغرات الأداء في السياسات العامة.

الجيل الثالث: جيل منظمات التنمية، ونُعرفها بأنها تهدف إلى تحقيق التمكين للمواطن، خاصة التمكين الاقتصادي، وهذه المنظمات يمتلك بعض منها الرؤية والإمكانيات، ويتبنى إتجاهًا حقوقيًا أحيانًا كثيرة، وهي منظمات مرشحة ومهيئة للإسهام في ملف الإصلاح السياسي، بما لها من قدرات التعامل والاحتكاك مع القواعد الشعبية، وبما لها من مصداقية، حققتها من خلال المساهمة في عمليات التنمية المحلية.

وفيما يتعلق بالمنظمات الحقوقية والدفاعية وعلى الرغم من أنها تمثل الجيل الرابع في المنظمات الأهلية، إلا أنني آثرت أن أخصص لها نقطة مستقلة، فهذه المنظمات هي أحدث أجيال المنظمات غير الحكومية، برزت في الآونة الأخيرة في دولة الكويت وهي جمعية حقوق الانسان ونعرفها بأنها منظمة تتبنى رؤية حقوقية لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي، وتنطلق من قناعات ومبادئ عبرت عنها مواثيق وإتفاقيات حقوق الإنسان، سواء السياسية والمدنية أو الثقافية والاقتصادية والاجتماعية هي إذن، لا تقدم خدمات، أو مساعدات مادية، ولا تسير في اتجاه الدمج مع الدولة والمنظمات الحقوقية والدفاعية، مرشحة بقوة، للإسهام بدور فاعل في مواجهة التطرف والإرهاب بدولة الكويت الخليج العربية على عدة مستويات[٥٣]:

- مراصد رقابية لحماية حقوق المواطن الخليجي.
- القيام بدور تثقيفى واسع حول حقوق الإنسان والمواطنة.

---

[٥٢] د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧، ص ٣٢.

[٥٣] عميد د. عبد الرحمن خلف العنزي، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف والإرهاب، مرجع سابق، ص ١٩.

- نشر الثقافة المدنية والدفاع عنها.
- التأثير فى السياسات والتشريعات فى اتجاه احترام حقوق الإنسان وحقوق المواطنة.

ولكن من جانب آخر، فإن عليها مسئوليات ومهام، داخل المنظمات الحقوقية والدفاعية من أبرزها: تعميق الممارسة الديمقراطية، الابتعاد عن الشخصنة والفردية.

وتشكل الجماعات المهنية المكون الثاني فى بنية المجتمع فى دولة الكويت، والسؤال هو: هل هي مرشحة بوضعها الراهن للإسهام فى مواجهة التطرف والإرهاب؟

نلاحظ أننا امام عدد من الجمعيات المهنية، لها عدة أبعاد:

البعد الأول: تقديم منافع لأعضاء النقابة تتمثل في الخدمات الاجتماعية والصحية وغيرها.

البعد الثانى: تطوير المهنة والعمل على الارتقاء بها.

البعد الثالث: الإسهام فى خدمة قضايا المجتمع.

ومن البعد الثالث استخدمت الجمعيات المهنية المهنية آليات متعددة للضغط، أهمها المؤتمرات، البيانات، اللجان.

المحور الثالث: متطلبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الإرهاب بدولة الكويت:

إن الفكر السياسي المستنير هو الذي يبني ولا يهدم ويشارك بفعالية أو يعارض بعقلانية فهو ثمرة تنشئة اجتماعية سياسية هادفة وواعية، وعندما يكون هذا الفكر مدعوم بشرعية ومصارحة وحرية رأي وحوار متواصل وصريح بين الحاكم والمحكوم فإنه عادة ما يكون أساس استقرار الدولة السياسي، وضمانة لأمنها بمفهومه الشامل، إلا أن ليست كل الأفكار السياسية هي أفكار عقلانية ومقبولة، فقد ينشأ فكر سياسي متطرف ومنحرف عن الحق مما يؤثر على الأمن الوطني وعلى استقرار الدولة وسيادتها.

وتعتبر فكرة شرعية مقاومة السلطة والخروج عليها من الأفكار السياسية المنحرفة والمتطرفة. وتبدأ هذه الفكرة بالتأكيد على أن الحكومة دائما على خطأ وأن علماءها ومشايخها وقادتها مغرضون وعملاء وكفرة وخارجون عن جماعة المسلمين. وينقلب هذا الاتهام إلى عداء سافر لدى بعض أصحاب الفكر السياسي المنحرف فيؤدي إلى تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية السرية التي تتربص بالسلطة وتتحين الفرص التي قد تتاح للانقضاض عليها والاستئثار بها.

وتتضح خطورة الإيمان بفكرة التمرد على السلطة والخروج عليها والعمل على تحقيقها بالآثار الفادحة التي قد تؤدي إليها، مثل هدم النظام الاجتماعي، وإشاعة الفوضى، والاضطراب في الدولة مما يؤدي إلى تصدعها وانهيار بنيانها.

(ISSN: 2537 - 0758)

إن غياب الديمقراطية وحرمان الأفراد من التعبير عن الرأي، وانتهاك حقوق الأفراد والشعوب وشيوع الفساد يؤدي إلى شيوع الكبت وازدياد التطرف والعنف في المجتمع حيث يتحولون إلى العمل السري ومن ثم الانغماس في التنظيمات الإرهابية، فدور التنظيمات السرية عمومًا والتنظيمات الإرهابية والمتطرفة على الخصوص يأتي نتيجة عدم مشاركة الشباب في العمل السياسى وعدم تفعيل دور الاتحادات والنقابات المهنية لملء هذا الفراغ، خاصة وأن هذه الجماعات تقوم بدور فاعل في مساعدة أعضائها على حل مشاكلهم الحياتية أو على الأقل التخفيف من حدتها، والافتقار إلى الممارسات السياسية هو الذي ينمي هذه التيارات الفكرية، لذا فإن مشاركة الشباب فى العملية السياسية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة هو ضرورة للاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم مكافحة العمليات الإرهابية، حيث يزدهر الإرهاب فى البيئات التي تنتهك فيها حقوق الإنسان[٥٤].

والكويت دولة ديمقراطية تعتمد على الاختيار الشعبي والحوار المفتوح وتقبل الرأي والرأي الآخر حيث التحاور يتم من خلال المؤسسات الدستورية، فهناك دستور ينظم الحقوق ويحدد الواجبات، كما أن حرية التعبير مكفولة للجميع وفًقا للقانون ومساحة التعبير عن الرأي مساحة كبيرة سواء على مستوى المؤسسات أو الصحافة أو من خلال المنتديات الاجتماعية في الديوانيات المفتوحة.

وتعد تجربة وتطبيق النظام الديمقراطي في الكويت من أقدم التجارب وأنضجها وأعمقها في كل الدول العربية بدءً من حرية الصحافة التي تشمل جميع الآراء لجميع التيارات والقوى السياسية في المجتمع وذلك دون حجر على رأي، كما أن مجلس الأمة الكويتي يشهد حالات من السجال بين مختلف القوى والتيارات وهناك حرية واسعة لإبداء الرأي وممارسة العمل البرلماني لاسيما في مجال التشريع والرقابة، كذلك فإن الكويت دولة قانون تحمي الحريات وتحرص على تكافؤ الفرص وقد اعتاد الشعب الكويتي على ثقافة الاختلاف وأنه قد يتصارع بما فيه من قوى واتجاهات بشكل إيجابي وبشكل حميد، ولذلك لا يوجد أي لاجئ سياسي كويتي في الخارج، كما لا يوجد أي تنظيم معارض يعمل من الخارج ولا تعرف الكويت ظاهرة المعتقلين السياسيي، لذلك تعد عملية مشاركة الأفراد فى صياغة السياسات الحكومية لمكافحة الإرهاب ضرورة لتشجيع المواطنين على

[٥٤] هدى بدران، عولمة الإرهاب ودور جديد للجمعيات الأهلية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣٦.

مساندة الحكومة في مكافحتها وبناء الثقة معها وتقوية علاقاتها بالمواطنين والمقيمين[٥٥].

من أجل ذلك ينبغي على الحكومة الكويتية أن تقدم المعلومات حول سياستها في مكافحة الإرهاب وأساليب مواجهتها والإستماع إلى آراء المواطنين ومراعاة وجهات نظرهم لخلق التوقعات لديهم وإظهار قيمة ما أدلوا به، وإخفاق الحكومة في اساليب المشاركة الفعالة للمواطنين يؤدى إلى عدم تعاونهم وإعطاء المعلومات التى تفيد فى فعالية مكافحة الإرهاب مما يؤثر سلبًا على أسلوب المكافحة، ويجب عدم إغفال دور مؤسسات المجتمع المدنى في مكافحة التطرف والإرهاب وعدم الاقتصار على رقابة تمويل نشاط المنظمات الأهلية حيث بدأت دولة الكويت في حظر جميع التبرعات من أى شخص طبيعي أو معنوي إلا بموجب ترخيص من الوزارة المعنية التى تتبعها الجمعيات الأهلية وتنظيم عمل هذه الجمعيات سواء فى داخل البلاد أو خارجها وتوقيع العقوبات على من يخالف ذلك وفقًا للتشريعات الحاكمة للجمعيات الأهلية، وإنشاء هيئات رقابية على الأعمال الخيرية، وقد اصدر مجلس الوزراء الكويتي القرار رقم: ٨٦٧ فى اجتماعه رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠١ بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠٠١ ونص فيه على ضرورة تنظيم عمل اللجان الخيرية بشأن المشروعات التى تزمع القيام بتنفيذها خارج البلاد وبموجبه شكلت لجنة وزارية عليا لتنظيم العمل الخيرى فى الداخل والخارج، وقد تم إعداد لائحة داخلية لتنظيم وترتيب العمل الخيرى وتقوم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع وزارة الداخلية برفع وإزالة كافة أنواع وأشكال جمع التبرعات من كافة مناطق الكويت سواء الصناديق أو أكشاك جمع التبرعات، وتتولى وزارة الإعلام وقف الحملات الإعلامية والإعلانية الخاصة بجمعيات النفع العام أو اللجان المعنية بجمع التبرعات من الجمهور، ويقوم البنك المركزى الكويتى بعد أخذ الموافقة المسبقة من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالتعميم على كافة البنوك المحلية وشركات الصرافة بحظر فتح حسابات مصرفية باسم الجمعيات أو اللجان أو إجراء أى تحويلات خارجية[٥٦].

---

[٥٥] ناصر العمار وآخرون، سبل مكافحة تمويل الإرهاب، السبل والإجراءات التي اتخذتها الكويت، الكويت، مارس، ٢٠٠٥، ص٤٢.

[٥٦] مواجهة الإرهاب، تجربة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت، ورقة عمل مقدمة الي الندوة المشتركة بين مجلس التعاون والاتحاد الاوروبي بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، الدوحة ٢٠٠٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

ويجب أن تساهم المنظمات غير الحكومية في الوقاية من الإرهاب من خلال أدوارها المتعددة، وقد برز دور هذه المنظمات جليًا فى مجال مكافحة الإرهاب حينما وجهت مجموعة من الهيئات الأهلية خطابًا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تبدى انزعاجها من تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ لسنة ٢٠٠١ وحمل الخطاب توقيع ٥٠ جمعية أهلية من مختلف دول العالم ويقتصر دورها فى هذا الشأن على مكافحة الإرهاب الفكرى من خلال الندوات والمؤتمرات والأنشطة المختلفة لها وأن يتم تحديد أساليب وأدوات المنظمات الأهلية في هذا الشأن.

إضافة إلى ذلك باتت مشاركة المجتمع الكويتي في مناقشة أساليب الوقاية من الإرهاب في الديوانيات المنتشرة ضرورة للتوعية من الوقوع في براثن الإرهاب، فإذا شعر الناس بالألم جزء من الحراك الاجتماعي والسياسي سيتم عزل الجماعات المتطرفة ويتم سحب البساط من تحت أقدامها

وعلى الصعيد ذاته لابد أن يشتمل الخطاب الموجه إلى الرأي العام على بعد ديني توجيهي يتم من خلاله تصحيح المفاهيم المغلوطة، وذلك من خلال السماح للعلماء المعتدلين بالتعبير عن رؤيتهم لصحيح الدين، ومن اللازم في هذا الإطار كذلك أن يتم تخصيص جانب كبير من هذا الخطاب لقطاع الشباب والأحداث لاسيما وأنه غالباً ما يكون لديهم استعداد أكبر للانفتاح على الأفكار والرؤى القيمية.ولعل هذا هو السبب ذاته الذي يدفع البعض إلى طرح أهمية إعادة النظر في المناهج التعليمية والعملية التعليمية بصفة عامة بحيث تدعم من قيمة التسامح وقبول الآخر وذلك تمشياً مع القيم الأصيلة في الدين الإسلامي ..فضلاً عن التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم اليوم.

بالإضافة إلى ما سبق ينبغى إعادة النظر فى السياسات التشريعية وبصفة خاصة الجنائية منها، فلا يمكن مكافحة الإرهاب دون نصوص قانونية ملائمة متخصصة لذلك نرى ضرورة إصدار المشرع الكويتي لقانون مكافحة الإرهاب على أن يوازن بين مكافحة الإرهاب وإحترام الحقوق والحريات العامة الواردة في الدستور وفي اطار التزامات دولة الكويت الواردة في اتفاقيات مكافحة الإرهاب التي انضمت وصدقت عليها، وأن تشجع الجناة على التوبة والمكافأة والتحفيز فى حالة عدم الإشتراك فى إرتكاب الجرائم الإرهابية بالاضافة الي اعادة النظر في السياسة العامة الإجتماعية فى الدولة من خلال تفعيل الحوار الوطني، وتجديد الفكر التربوى وتجديد الخطاب الدينى والخطاب الإعلامى، وإنشاء مركز لمكافحة الإرهاب وتطبيق الأساليب العلمية فى إدارة الأزمات الأمنية والتحديث المستمر لوسائل وأساليب المواجهة الأمنية والاهتمام بالتدريب والبحث العلمى

والأمن الفكرى لدى رجل الأمن بالاضافة الي إحباط محاولات القوى الخارجية التي تحاول نقل الإرهاب إلى الكويت، فالكويت ليس بمقدورها تحمل الإرهاب لفترات طويلة، فلا تتوافر لها الرقعة الجغرافية المترامية الأطراف ولا التركيب الاجتماعي الواسع الانتشار ولا البنية الاقتصادية الكبيرة، فهي مساحة جغرافية صغيرة وتركيبها الاجتماعي محدود، لذلك يجب التعامل مع الساحة العراقية، ومنع وصول تداعياتها إليها وذلك عبر الاستمرار في دعم القانون هناك والوقوف مع العراقيين في إعادة البناء السياسي والاقتصادي، وذلك اعتباراً من أن الكويت هي أكثر المستفيدين من استقرار العراق والعكس صحيح تماماً، وسيؤدى تطبيق منظومة السياسات السابقة وعدم الاقتصار على البعض منها إلى علاج ظاهرة الإرهاب بفعالية فى دولة الكويت(٥٧).

خاتمة البحث

أولاً: النتائج:

خلصت هذه الدراسةإلى النتائج التالية:

١) تطور مفهوم المنظمات غير الحكومية منذ نشأتها تطوراً ارتبط بصور ومراحل تطور الدولة في العصر الحديث، واكتسب هذا المفهوم أبعادًا عديدة ومتشعبة، ويزداد الاهتمام بدور المنظمات غير الحكومية ومؤسساتها يوماً بعد يوم في مختلف مجتمعات ودول العالم.

٢) تطلق عبارة المنظمات غير الحكومية على مجموعة من المنظمات التطوعية غير الإجبارية وغير الربحية التي تلعب دوراً مهماً بين العائلة والمواطن من جهة والدولة من جهة أخرى لتحقيق مصالح المجتمع في السلام والاستقرار والتكافل الاجتماعي ونشر ثقافة (لا عنف لا تمييز لا ترهيب لا قمع) بكل أنواعه.

٣) تهتم المنظمات غير الحكومية بتعزيز وترسيخ قيم ومبادئ ومعايير التسامح والمحبة والتعاون والتراضي والتعايش السلمي والأخوة والاحترام وقبول الآخر والشفافية والتعامل بين أفراد المجتمع من كل الأطياف بلطف ومصداقية وتجنب سوء المعاملة والكراهية والضغينة وسوء الخلق واستخدام اللغة الخشنة والقاسية ويطلق على هذه المنظمات السلطة الخامسة لاضطلاعها بالدور الرقابي المهم والنزيه بالدولة.

---

(٥٧) د. محمد المتولي، د.عبد الرحمن العنزي، أثر الانحراف الفكري علي الأمن الوطني الخليجي، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧، ص ٧٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

٤) مفهوم المنظمات غير الحكومية في الكويت يحتاج إلى تطوير في الثقافة الكويتية.
٥) عدم وضوح مفهوم المنظمات غير الحكومية في الكويت أدى إلى الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قد تكون قريبة منه مثل مفهوم الدولة المدنية.
٦) تسهم جهود المنظمات غير الحكومية في تماسك المجتمع الكويتي واستقراره وتحقيق العدالة وتعزيز الأمن الاجتماعي.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة من نتائج نورد البنود التالية على سبيل التوصيات:

١) أهمية العمل على توضيح الفرق بين مفاهيم المنظمات غير الحكومية وبين غيرها من المفاهيم الأخرى.
٢) ضرورة تعزيز مساهمة جهود المنظمات غير الحكومية في تماسك المجتمع الكويتي واستقراره وتحقيق العدالة وتعزيز الأمن الاجتماعي.
٣) العمل على تطوير مفهوم المنظمات غير الحكومية في الثقافة الكويتية.
٤) ضرورة إجراء تدقيقات ومراجعات دورية لمصادر تمويل الجمعيات الأهلية والخيرية، وذلك بالتعاون مع السلطات المختصة بالدولة.
٥) اضطلاع السلطات العامة بالدولة بمسئولياتها نحو تحصين أفراد المجتمع ووقايتهم من عمليات الاستقطاب والتجنيد والانضمام إلى المنظمات الإرهابية.
٦) نشر ثقافة الانتماء وتعزيز أواصر الترابط والوحدة الوطنية لدى كافة طوائف وأطياف المجتمع.
٧) تنمية قدرة الأجهزة الأمنية على رصد ومتابعة التغيرات التي تكشف عن دلالات تنامي الأفكار المتطرفة والدخيلة على المجتمع.
٨) تشديد العقوبات على عمليات التمويل المشبوهة في التشريعات السارية، وذلك عبر مراجعة بعض القوانين القائمة بالفعل مثلما حدث في جمهورية مصر العربية، حيث تم تعديل المادة (٧٨) من قانون العقوبات في سبتمبر ٢٠١٤، ونص التعديل الجديد على تجريم "كل من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ ولو بالواسطة من دولة أجنبية أو ممن يعملون لمصلحتها أو من شخص اعتباري أو من منظمة محلية أو أجنبية أو أي جهة أخرى لا تتبع دولة أجنبية ولا تعمل لصالحها، أموالا سائلة أو منقولة أو عتادًا أو آلات أو أسلحة أو ذخائر أو ما في حكمها أو أشياء أخرى أو وعد بشيء من ذلك بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية أو ما في حكمها أو أشياء أخرى أو المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها أو القيام

بأعمال عدائية ضد مصر أو الإخلال بالأمن والسلم العام". ونصت تعديلات المادة على العقوبة بالسجن المؤبد وغرامة لا تقل عن ٥٠٠ ألف جنيه "إذا كان الجاني موظفًا عامًا أو مكلفًا بخدمة عامة أو ذا صفة نيابية عامة أو إذا ارتكب الجريمة في زمن الحرب أو تنفيذًا لغرض إرهابي"، وهو ما يعد خطوة في اتجاه الحيلولة دون اتساع ظاهرة التمويل الأجنبي غير المشروع لبعض منظمات المجتمع المدني في مصر.

٩) الاستمرار في تطبيق نهج إغلاق وتجميد أنشطة المنظمات والجمعيات المشبوهة، حيث تبنت حكومات عدد من الدول من بينها دولة الكويت هذا الأسلوب، ومنها على سبيل المثال كل من تونس ومصر والسودان؛ إذ قامت السلطات التونسية على خلفية أحداث جبل الشعانبي في عام ٢٠١٣ بتجميد عمل ١٥٠ جمعية، وتكرر الوضع ذاته في جمهورية مصر العربية، وتحديدًا بعد ثورة ٣٠ يونيو بعدما قامت السلطات المصرية بإغلاق وتجميد عمل ما يزيد على ٥٠٠ جمعية بسبب ارتباطها بجماعة "الإخوان المسلمين" وذلك في أقل التقديرات، حيث بلغت في تقديرات أخرى ما يزيد على ألف جمعية.

١٠)صياغة تشريعات جديدة لمراقبة عمل المنظمات غير الحكومية، وذلك على نحو ما تم صياغته في جمهورية مصر العربية، إذ انتهت السلطات الرسمية المصرية في أبريل ٢٠١٥ من صياغة قانون جديد لتنظيم عمل الجمعيات الأهلية في محاولة لتحجيم مصادر التمويل، والحيلولة دون استخدامها لتهديد الأمن القومي للدولة.

قائمة المراجع (مع حفظ الألقاب)

أولاً: الكتب العامة:

١) أماني قنديل وعطية حسين أفندي، المنظمات غير الحكومية، محاضرات غير منشورة ألقيت على طلبة الدراسات العليا بقسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العام الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٤.

٢) أماني قنديل، القطاع الثالث في العالم العربي، سيفكس (التحالف العالمي لمشاركة المواطنين)، مواطنون (دعم المجتمع المدني في العالم)، القاهرة: سيفكس بالاشتراك مع دار المستقبل العربي، ١٩٩٤.

٣) بدر عبد اللطيف عبد الرحمن الياقوت، تقييم المخاطر الناتجة عن عودة الإرهابيين من مناطق الصراع، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والشرطية، كلية

(ISSN: 2537 - 0758)

الشرطة، جمهورية مصر العربية، العدد الثالث عشر مارس ٢٠١٩، القاهرة، ٢٠١٩.

٤) حامد عيسى، الكويت والمجتمع المدني، رابطة الاجتماعيين، الكويت، ١٩٩٧م.

٥) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧.

٦) حنان يوسف، تشاركية وسائل الإعلام والمجتمع المدني في مكافحة الإرهاب رؤية إجرائية في ضوء مدخل تقاسم المعرفة، المنظمة العربية للحوار المجتمعي، ٢٠١٦م.

٧) دلال فيصل زبن، تأملات في واقع المجتمع العربي، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، ٢٠١٤م.

٨) زينب عبد العظيم، الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، في: نجوى سمك والسيد صدقي عابدين (محرران)، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢).

٩) عبد الرءوف جرداوي، واقع مؤسسات العمل الاجتماعي بالكويت، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢م.

١٠) عبد الرحمن خلف العنزي، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف والإرهاب، الكويت، ٢٠٠٩.

١١) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ص ١٧٨–١٨٠، نقلاً عن شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل (القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ١٩٩٧).

١٢) علي ليلة، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٢).

١٣) فلاح مديرس، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت، ٢٠٠٠م.

١٤) محمد المتولي، التخطيط الاستراتيجي في مكافحة جرائم الإرهاب الدولي دراسة مقارنة، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٦.

١٥) محمد المتولي، عبد الرحمن العنزي، أثر الانحراف الفكري على الأمن الوطني الخليجي، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧.
١٦) محمد طرابيه، النهضة الثقافية في الوطن العربي في العصر الحديث وآثارها على أوضاع المنظمة، مكتبة، ابن تيمية للنشر: الرياض، ٢٠٠٥م.
١٧) محمود واصف، تاريخ الكويت، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م.
١٨) ناصر العمار وآخرون، سبل مكافحة تمويل الإرهاب، السبل والإجراءات التي اتخذتها الكويت، الكويت، مارس، ٢٠٠٥.
١٩) هدى بدران، عولمة الإرهاب ودور جديد للجمعيات الأهلية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤.

ثانياً: الأبحاث العلمية:

١) أماني قنديل، الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية في مصر: قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية: الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٤-٧ ديسمبر ١٩٩٣.
٢) دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب، بحث منشور على المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي، بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٨م، على الموقع الإلكتروني: http://aechril.org.uk/، تاريخ الزيارة الاخيرة للموقع ٢٠٢١/٢/٢٧م.
٣) أحمد أبو المجد ونادين عبد الله، دور المجتمع المدني في مواجهة الإرهاب، بحث منشور على الموقع الإلكتروني للمركز المصري لدراسات السياسات العامة، عنوان الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت: ecpps.org/index.php/ar.
٤) تميمي عامر، المجتمع المدني والتنمية، موقع مجلة الكويت متاح على الموقع التالي: www.Kuwaitmag.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١/١٢م، ٢٠١٤م.

ثالثاً: الدوريات:

أماني قنديل، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، مقال منشور في جريدة البيان بتاريخ ١٩٩٩/٦/١١.

رابعاً: إصدارات الهيئات والمراكز العلمية والبحثية:

١) الهيئة الاستشارية للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، مرئيات بشأن ظاهرة الإرهاب، ٢٠٠٥، على العنوان الإلكتروني:

(ISSN: 2537 - 0758)

http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish

٢) مركز "القبس" للمعلومات والدراسات على العنوان الإلكتروني:
http://www.alqabas.com.kw/news_details.php?id

٣) د. مراد بن علي زريقات، مراحل تشكيل الخلايا الجهادية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، على موقع المركز العربي للدراسات، مكافحة الإرهاب والاستخبارات، بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١٦، بعنوان: https://www.europarabct.com، أخر زيارة للموقع بتاريخ ١٠ يناير ٢٠٢١م.

٤) مواجهة الإرهاب، تجربة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت، ورقة عمل مقدمة الي الندوة المشتركة بين مجلس التعاون والاتحاد الاوروبي بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، الدوحة ٢٠٠٧.

٥) إحصائيات رابطة الاجتماعيين الكويتية، مجلة الاجتماعيون، الكويت، ٢٠٠٧م.

٦) المنظمات غير الحكومية وإدارة شئون الإعلام، وثيقة خاصة بالأمم المتحدة متاحة على الموقع التالي:
http: //www.un.org/arabic/NGO/brochure.htm

٧) مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، ما هي المنظمات غير الحكومية، تصنيف ورقم الوثيقة: استشارات، العدد٢، يونيو٢٠٠٢، ص١، متاح نسخة إلكترونية على موقع المركز على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:
http: //www.ngoce.org/content/ngodef.doc

خامساً: القوانين والتشريعات:

القوانين الصادرة بشأن تعديل القانون رقم: (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم أعمال الجمعيات الأهلية، وهي:

- القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام.
- القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض مواد القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام.
- القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام.
- قرار مجلس الوزراء رقم (٨٦٧) لسنة ٢٠٠١ بشأن تنظيم جمعيات النفع.
- قرار مجلس الوزراء رقم (٨٣٦) لسنة ٢٠٠٤ بشأن أسس وضوابط إشهار جمعيات

النفع العام.

- قرار رقم (١) بتاريخ ١٩٦٢/٨/٢١ بما يجب أن تقوم به جمعيات النفع العام والأندية القائمة.
- القرار رقم (٢) بتاريخ ١٩٦٢/٨/٢٦ في شأن إشهار وتسجيل الجمعية ذات النفع العام أو النادي.
- القرار رقم (٦١) لسنة ٢٠٠٥ بشأن النظام الأساسي النموذجي لجمعيات النفع العام الذي تناول في محتواه الآتي:

✓ الباب الأول تكوين الجمعية وأهدافها.
✓ الباب الثاني عضوية الجمعية.
✓ الباب الثالث مالية الجمعية.
✓ الباب الرابع الجمعيات العمومية.
✓ الباب الخامس مجلس الإدارة.
✓ القرار رقم (٧٣/أ) لسنة ٢٠١٠.
✓ القرار رقم (٤١٤) لسنة ٢٠١١.

سادساً: **المراجع الأجنبية**:

1) Thoits, Peggy A., Hewitt, Lyndi N. Volunteer Work and Well-Being. Journal of Health and Social Behavior 42(2):115-131 (Jun., 2001).
2) Day, Kathleen M., Devlin, Rose Anne. The Payoff to Work without Pay: Volunteer Work as an Investment in Human Capital. Canadian Journal of Economics 31(5):1179-1191 (Nov., 1998).
3) Musick, Marc, Wilson, John. The Effects of Volunteering on the Volunteer. Law and Contemporary Problems 62, (1999).
4) Hodgkinson, Peter E., Shepherd, Melanie A. The impact of disaster support work. Journal of Traumatic Stress 7(4):587-600; (December 1994).
5) Cooke, F.J., Hawkins, M., HAJAT, S., Holmes, A.H. Tackling the perceptions of health risk in young volunteers overseas. Journal of Travel Medicine 9:279-280; (2002).
6) Ziersch, Anne M., Baum, F. E. Involvement in civil society groups: Is it good for your health? Journal of Epidemiology and Community Health 58:493-500; (2004).

(ISSN: 2537 - 0758)

7) Howlett, Steven. Involvement in Civil Society Groups: Is It Good for Your Health? e-Volunteerism: The Electronic Journal of the Volunteerism Community 14(2); (July-Oct. 2004).
8) McCurley, Steve, Ellis, Susan J. What Volunteers Do to Each Other Is Not Always Pretty. e-Volunteerism: The Electronic Journal of the Volunteerism Community V(2) (Jan-Mar 2005).
9) Eystad, Melissa. Protecting and Serving the Public through Volunteers: Old Traditions, New Challenges for Volunteer Fire and Safety Programs. e-Volunteerism: The Electronic Journal of the Volunteerism Community II(1) (Oct-Dec 2001).
10) Anon. Walking a Fine Line: Are We Over-formalising Volunteering? e-Volunteerism: The Electronic Journal of the Volunteerism Community VI(3); (April-June 2006).
11) UN. Agenda 21-Chapter 23 - STRENGTHENING THE ROLE OF MAJOR GROUPS. (Updated June 2003).
12) Mukasa, Sarah. Are expatriate staff necessary in international development NGOs? A case study of an international NGO in Uganda. Centre for Civil Society at London School of Economics.p. 11-13, (2002).
13) Sins of the Secular Missionary. The Economist; 4 February (2000).
- Lindenberg, Marc, Bryant, Coralie. Going Global: Transforming Relief and Development NGOs. Kumarian Press (September 1, 2001).
- Fowler, Alan. The Virtuous Spiral: A Guide to Sustainability for NGO's in International Development. Earthscan Publications (December 15, 2001).
14) Bornstein, David. How to Change the World: Social Entrepreneurs and the Power of New Ideas. Oxford University Press (December 1, 2003).
15) Chambers, Simone, Kymlicka, Will (Editors). Alternative Conceptions of Civil Society. Princeton University Press (November, 2001).
16) Lindenberg, Marc, Bryant, Coralie. Going Global: Transforming Relief and Development NGOs. Kumarian Press (September 1, 2001).
17) Vidal, John. Global Poverty Targeted as 100,000 Gather in Brazil. Guardian; (January 26, 2005).